- موقف بريطانيا من مبيعات الأسلحة العسكرية و اللوجستية للعراق خلال السنة الأولى من الحرب العراقية -الإيرانية 1980-1981

ID No. 227

(PP 109 - 132)

https://doi.org/10.21271/zjhs.26.4.8

ميهڤان محمد حسين

قسم التاريخ – فاكولتي العلوم الأنسانية – جامعة زاخو

mehvan.hussain@uoz.edu.krd

الاستلام: 2022/03/10

القــبول: 2022/05/09

النـــــشر: 2022/09/05

ملخص

أن موقف الحكومة البريطانية من الحرب العراقية – الإيرانية، لاسيما في بدايتها، كان ذا أهمية خاصة في رسم خطوط مختلف علاقاتها مع الحكومة العراقية، التي كانت خلال هذه المدة في سباق مع الزمن لتوفير الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية من دول الصناعية الكبرى و شركاتها في هذا المجال، ونظراً لتبني بريطانيا موقف الحياد تجاه الحرب، فإن هذا صعب من موقف الجانبين فالمؤسسة الصناعية العسكرية البريطانية وشركاتها لم تتمكن من تحصيل الأستفادة الأقتصادية الممكنة من العروض العراقية والصفقات الضخمة لشراء الأسلحة البريطانية، كما جعل من مسؤولي وزارة الدفاع العراقية يضغطون في المفاوضات من اجل توقيع عديد الصفقات مع المؤسسة العسكرية الصناعية البريطانية سواءً مع وزارة الدفاع البريطانية أو مع الشركات البريطانية غير الحكومية، رغم ذلك كانت هنالك العديد من الصفقات التي تمت بين وزارة الدفاع العراقية والحكومة البريطانية والشركات البريطانية. إذ ان العوامل الأقتصادية والسياسية وجماعات الضغط من داخل بريطانيا، كانت لها دوراً كبير في تمرير الكثير من الصفقات. وهنا يظهر بصورة جلية مدى جدية الحكومة البريطانية في تبني سياسة الحياد تجاه الحرب، وبالأخص إذا تحكمت العوامل الأقتصادية في قرارها، فضلاً عن أن وزارة الدفاع العراقية يعود لها الفضل بدرجة كبيرة، في كسر العديد من العوائق من أجل الأستفادة من المنتجات العسكرية البريطانية عالية الجودة مقارنة بنظيرتها الفرنسية و الأوربية بشكل عام.

الكلمات الدالة: بريطانيا، العراق، الأسلحة ،الحرب، الشركات.

المقدمة

حدود البحث

كانت حرب العراقية- الإيرانية (1980 -1988)، إحدى أكثر الحروب دماراً وعنفاً عقب الحرب العالمية الثانية، وساهمت الدول الصناعية الكبرى من المعسكرين الغربي والشرقي في تسليح طرفي الحرب، واللذين حاولا جاهدين إقامة علاقات استراتيجية مع الدول الصناعية الكبرى و شركاتها في مجال صناعة الأسلحة العسكرية والذخيرة والمعدات اللوجستية. إذ كانت الحكومة العراقية و وزارة دفاعه على وجه الخصوص في محاولات حثيثة لإقناع الحكومة البريطانية التي أتخذت موقف الحياد من الحرب العراقية - الإيرانية ، بتوقيع عقود سواءً رسمية مع وزارة الدفاع البريطانية لتزويدها بالأسلحة، او مع الشركات البريطانية غير الحكومية وهذا كان ينافي حيادية بريطانيا من الحرب. لهذا تم البحث بشكل مفصل عن طلبات التسليح من الحكومة العراقية إلى وزارة الدفاع البريطانية خلال السنة الأولى من الحرب و المفاوضات العراقية -البريطانية بهذا الشأن، وماهية العوامل التي كانت تؤثر على مدى جدية المؤسسة الرسمية البريطانية في ثباتها على موقفها. إذ أن اهمية البحث ترجع إلى كونه يسلط الضوء على التاريخ العسكري السري في عقد الصفقات بين الحكومات المحلية في المنطقة والدول الصناعية الكبرى وشركاتها التي كانت تعمل من وراء الكواليس ، فضلاً عن كيفية إدارة المفاوضات و حقيقة السياسة المعتمدة في هذا الجانب لدى الدول الصناعية الكبرى في العالم. بعد زيارة الأرشيف الوطني البريطاني في لندن – ريجموند -كيو غاردن Richmond- Kew Garden، والحصول على عدد كبير من الوثائق والتقارير التي تناولت الحرب العراقية - الإيرانية، كان هنالك عدة ملفات تطرقت بالتفصيل إلى طلبات الإمداد بالأسلحة

من الحكومة العراقية إلى وزارة الدفاع البريطانية والشركات البريطانية غير الحكومية، لهذا تمت الكتابة تحديداً عن هذا العنوان . نظراً لأهمية البحث عن التاريخ العسكري في العراق، وخاصة بالأعتماد على تقارير وزارة الخارجية و الدفاع البريطانيتين.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسية واستنتاجات، في المحور الأول تم التطرق إلى العوامل التي أثرت على الموقف البريطاني من الحرب العراقية – الإيرانية، والتي حددت بشكل كبير سياستها في التعامل مع الطلبات العراقية في عقد صفقات الأسلحة والذخيرة والمعدات اللوجستية . أما في المحور الثاني فتناول البحث الصفقات الرسمية التي كانت وزارة الدفاع العراقية تحاول عقدها مع وزارة الدفاع البريطانية ، وتم الإشارة إلى العقبات التي اعترضت طريقها و موقف وزارة الخارجية البريطانية منها أستناداً على موقف الحكومة البريطانية من الحرب ، وهل كانت هنالك مؤثرات وعوامل على تغير الموقف الرسمي البريطاني؟ و في المحور الثالث تم البحث فيه عن الصفقات التي حاولت الحكومة العراقية توقيعها مع الشركات البريطانية غير الحكومية ، و نوعية الصفقات التي كانت تحاول إبرامها مع شركات بريطانية محددة من وزارة الدفاع العراقية، و هل أثر ذلك على موقف وزارة الدفاع و وزارة الخارجية البريطانيتين في الموافقة عليها أم لا عليها ؟.

المنهجية:

كان أعتماد البحث على طريقة هارفارد في ترتيب وتنسيق الهوامش وليس على Footnote ، أما فيما يتعلق بالمنهجية العلمية في كتابة البحث فالمنهج الوصفي التاريخي كانت الطريقة الأساسية المناسبة لكتابة هذه الورقة البحثية ، إذ أستفاد البحث بشكل رئيسي من التقارير والوثائق وزارة الخارجية والدفاع البريطانيتين غير المنشورة، وإلى حدٍ قليل من المصادر المختصة بموضوع البحث، ومن ثم أيجاد رابط بينهما لتكوين فكرة منهجية تخدم الهدف من كتابة البحث ، مع البحث عن الأدلة التي تثبت صحتها أو التي تنافي فكرة البحث بموضوعية، إذ أن البحث حاول مناقشة جميع الأراء المتوافقة والمتعارضة ، فضلاً عن ربط وتحليل المعلومات لتكوين فكرة تظهر بصورة جلية في نهاية كتابة البحث، والتي تقود الى النتائج التي خرج بها البحث ، ومن ثم الأقتناع بالتوصيات و الأقتراحات التي أوصى بها البحث .

نظرة في المصادر:

إن الحرب العراقية – الإيرانية موضوع مثير للبحث عنه ، وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات، التي تناولت وأختصت بدراسة هذه الحرب بصورة وافية، إلا أنها حادت عن تناول كيفية عقد الصفقات العسكرية وتاريخ العسكري لهذه الحرب، وبالأخص بالأستناد على وثائق وتقارير الأرشيف الوطني البريطاني . فكتاب (أسرار التسليح العراقي منذ 1968) لمجموعة الباحثين العرب، تناول موضوع التسليح العراقي في الثمانينات، إلا انه لم يكن مفصلاً في تناول دور الحكومة البريطانية وشركاتها، كما كشف كتاب (حرب الخليج الملف السري) لأريك لوران وبيار سالينجر، عن العديد من الخفايا، إلا أنه لم يأتي على حقيقة الدور الفعلي للحكومة البريطانية وسياستها تجاه السوق السواء في بريطانيا في تمرير صفقات الأسلحة الى إيران والعراق وبألأخص في بداية الحرب. وكان كتاب The Iran-Iraq War Impact and Implications لمؤلفه، Efraim Karsh يفصل في تناول العلاقات السياسية والعسكرية خلال الحرب، غير أنه لم يكن جيداً في بيان كيفية التسليح العراقية و بالأخص من بريطانيا . كما كان كتاب Margaret Thatcher : Grocer's Daughter To Iron Lady ل John Campbell فريداً في بعض معلوماته فقد تناول إلى حدٍ ما العلاقات السرية بين الحكومة البريطانية و الحكومة العراقية في مسألة تسليح الجيش العراقي خلال الحرب العراقية -الإيرانية ، وتطرق إلى دور الأردن فيما يخص ذلك ، إلا أنه لم يكن دقيقاً ومفصلاً في أثبات تلك التهمة التي لاحقت مارغريت تاتشر في التسعينات من القرن الماضي، اما كتاب الحرب العراقية -الأيرانية لمؤلفه نزار عبدالكريم فيصل الخزرجي – مذكرات مقاتل ، فقد اشار الى العلاقات العسكرية والواردات ولكن بصورة قليلة جداً ، و كانت رسالة الماجستير (الحرب العراقية -الإيرانية 1980-1988) لإسلام محمد المغير ، رسالة أكاديمية شاملة في عرض العديد من المواضيع التي تخص الحرب العراقية- الإيرانية ، إلا انها لم تتطرق الى موضوع التسليح العسكري العراقي بشكل جيد، إذ أنها لم تستفيد من تقارير وزارة الخارجية البريطانية، كي تتمكن من تسليط الضوء عليه بصورة مفيدة.

1.1 تمهيد: نبذة مختصرة عن الحرب العراقية – الإيرانية 1980- 1988

إن إندلاع الحرب العراقية الإيرانية (22 أيلول 1980 – 8 آب 1988)، لم يكن نتجية مجرد نزاع حدودي حول منطقة جغرافية معينة ، أنما يمتد هذا النزاع على طول الحدود الطويلة و المعقدة التي تفصل بين البلدين ، إذ اتسمت تلك العلاقة بالشد والجذب طول تاريخهما ، وعدت هذه الحرب اطول حروب القرن العشرين (القصاب:2014) ، والتي مرت بأربعة مراحل

اساسية ، المرحلة الأولى بدأت مع القصف العراقي للمدن الإيرانية وتوغل الجيش العراقي المحدود الى داخل الأراضي الأيرانية الى 1982 ، وصاحب ذلك تفوق العسكري للجيش العراقي في معاركه. في المرحلة الثانية والتي أبتدأت في 1982 مع إنسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية بين العراق و إيران ، خلال هذه المرحلة جرت عدة محاولات لوقف إطلاق النار و إحلال السلام بين الطرفين من جانب الدول الإسلامية و هيئة الأمم المتحدة إلا أنها لم تكلل بالنجاح . أما المرحلة الثالثة فعدت عبارة عن مرحلة الإستنزاف بين الجيش العراقي و الإيراني خلال اعوام 1984-الى 1988، مصحوبة بالقصف الشديد بالصواريخ من الجانبين ، تمكن خلالها الجيش الإيراني من السيطرة على شبه جزيرة الفاو، والتي تعد إحدى أهم المواقع العراقية الأستراتيجية المطلة على شط العرب ، كما كانت هنالك العديد من الأشتباكات والمعارك العسكرية الضارية . و اختلفت المرحلة الرابعة باللجوء الجانب الإيراني الى غارات و قصف الطائرات الحربية للمدن العراقي، بدأً من بغداد مروراً بغالبية المدن العراقية، فضلاً عن عديد المعارك التي أدت الى نهاية الحرب ، بالأخص مع استعادة الجيش العراقي السيطرة على شبه جزيرة الفاو في 17 نيسان 1988، وانتهت الحرب في الثامن من آب 1988 ، بقبول طرفي الحرب لقرار (598)، الصادر من الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وأنهاء حالة الحرب بين طرفي الحرب ((Murray, Woods: 2014 ؛(الحجاج:2007).

أستخدمت خلال هذه الحرب جميع أنواع الأسلحة (فيما عدا السلاح النووية)، إذ أستخدم السلاح الكيمياوية ، وبالأخص من جانب الجيش العراقي ضد الجيش الإيراني وضد الكورد في العراق ، وبلغت الخسائر البشرية من طرفي الحرب حوالي مليون قتيل ، ومليوني جريح ومفقود. فضلاً عن الخسائر المادية للجانبين فإن التقديرات أشارت إلى 251 مليار دولار كخسائر مادية للعراق، إلا ان خسائر إيران المادية بلغت أضعاف ذلك، فقد قدرت ب 653 مليار دولار خلال مدة الحرب ((Murray, Woods: 2014؛ (المغير : 2015) .

1.2 العوامل المؤثرة على الموقف البريطاني من مسألة تسليح العراق في بداية الحرب العراقية – الأيرانية:

كانت الحرب العراقية – الايرانية محط أنظار و ترقب الدول الاقليمية والعالمية، وبالاخص الدول الكبرى التي تمتلك كبرى الصناعات الاسلحة العسكرية العالمية وشركاتها، وتباينت مواقف تلك الدول بين من أتخذ موقف الحياد ، وبين من ساند احدى طرفي الحرب سواءً أكان الجانب العراقي أو الإيراني، وذلك تبعا لوجهة نظرها ومصالحها السياسية والاقتصادية . إذ كانت لتلك المواقف وكيفية الدعم الذي وجه لطرف دون الآخر، تأثير كبير و موجه على نتيجة الحرب وآثارها ، وعلى وجه الخصوص الدعم العسكري من الصفقات والإمدادات من الأسلحة و الذخيرة والمعدات اللوجستية ،إذ كانت تداعياته في غاية الاهمية في رجحان كفة طرف دون الآخر . ولهذا كانت الحكومتين العراقية والإيرانية ، في سباق ومنافسة حامية من اجل كسب ود طرف الدول والشركات الصناعية العسكرية الكبرى، و بناء علاقات استراتيجية معهم على المدى الطويل والقصير أيضاَ، حسب ما تمليه عليهم ظروف الحرب .

حال أندلاع الحرب العراقية - الايرانية في (22 من ايلول 1980) ، أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر (1979 - 1990) [(1)] ، أن مسؤولية تدهور الاوضاع وبدء الحرب تقع بالكامل على عاتق الحكومة العراقية ، التي أستغلت الفوضى و توتر الاوضاع الداخلية في ايران لصالحها بغية إلغاء اتفاقية الجزائر 1975 كي يتنصل العراق من جميع بنودها، وبالاخص تلك المتعلقة بترسيم الحدود بين الجانبين، رغم ذلك أعلنت الحكومة البريطانية حيادها في الحرب تبعاً لأتفاقيات الدولية الموقعة من قبلها، إذ أن الناحية القانونية في هذه الاتفاقيات وبالاخص اتفاقية لاهاي لعام 1907 [(2)] تحتم عليها إتخاذ صفة الحياد في الحروب، و أن لا تشترك بأي شكل من الاشكال فيها، أو حتى مد أياً من طرفي الحرب بأي نوع من أنواع الاسلحة (شربل: 2010) ؛ (NBR 087/8 FCO 8/3478, 23 November 1980a).

إلا انه يجب معرفة أن الحكومة البريطانية كانت تدرس كيفية رسم وتنفيذ هذه السياسة دون أن تؤثر على علاقاتها مع جانبي الحرب، العراقي والإيراني في الحاضر و المستقبل ، خاصة أن الدولتين تعدان سوقاً كبيراً لمنتجاتها على أختلاف أنواعها ومجالاتها، وبالأخص عند معرفة إن العراق انفق خلال الحرب العراقية -الايرانية لشراء الأسلحة العسكرية والمعدات اللوجستية ، ما مقداره (159) مليار دولار ، أما إيران فقد انفقت (69)مليار دولار (أبو غزالة: 1993).

عدة عوامل دفعت النظام العراقي أن يفضل انتاجات الصناعة العسكرية الغربية لبريطانيا وفرنسا وعموم أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كان نابعاً من رؤية صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وغالبية عناصرالقيادة العراقية و وزارة الدفاع العراقية على وجه التحديد ، و يرجع هذا التوجه الى عاملين رئيسين الأول عن قناعة الحكومة العراقية من الوقائع التي تؤكد إلى تطور وتفوق الصناعة الغربية على منافستها في المعسكر الشرقي الاشتراكي، خاصة أن الجيش العراقي له خلفية

تاريخية كمؤسسة مبنية على الخبرة العسكرية البريطانية ، وهذا أثر دون شك على المؤسسة العسكرية العراقية من جميع الأوجه وخاصة في مسألة عقد صفقات الاسلحة وتوريدها . وإقامة علاقات استراتيجية طويلة المدى مع المؤسسات والشركات الصناعة العسكرية الغربية وعلى رأسها الأمريكية والبريطانية والفرنسية . أما الثاني فإن قيادة الاتحاد السوفيتي كانت قد قطعت توريد جميع انواع الاسلحة بالكامل عن الحكومة العراقية فور نشوب الحرب ، وأُعيدت بواخر محملة بالأسلحة من الخليج العربي الى أراضي الاتحاد السوفيتي ، على الرغم من أن العراق كان قد دفع أثمانها ، وهذا الموقف السوفيتي أتخذ بِناءً على الضغوط السياسية التي مارستها طهران على القيادة السوفيتية لقطع الإمدادات العسكرية عن العراق، ولم تكتف قيادة الاتحاد السوفيتي بذلك بل أنها قدمت وعرضت من خلال سفيرها في طهران فلاديمير فينوغرادوف المساعدة العسكرية لإيران في حربها مع العراق ، من خلال عقد صفقات الاسلحة العسكرية مع الجمهورية الإيرانية وتوريدها الى طهران (الخزرجي: 2014).

هذا الموقف السوفيتي قابله إنفتاح غربي كبير على تسليح دول منطقة الخليج و العراق بالاخص، إذ بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان في 1979[3]، خطت دول حلف الناتو خطوات جادة في الإعداد لتوجيه إمكانياتها العسكرية الى الخليج ، فخلال الحرب العراقية- الايرانية، قامت البواخر الامريكية والبريطانية والفرنسية بعمليات مراقبة مشتركة في بحر العرب وفي الخليج ، و أشارت رئيسة وزراء بريطانيا الى ذلك، من خلال خطاب وجهته الى وزراء خارجية دول حلف الناتو عندما أشارت الى ان ذهابهم وبالاخص بريطانيا الى الخليج كان للحفاظ على تدفق إمدادات النفط إلى الغرب (العلوي:2003). هذا على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت الحياد مع بدء الحرب، إذ أن العوامل الأقتصادية كانت تؤثر وتهدد جدية تنفيذ هذا الموقف ، من اهمها عامل حاجة الدول الغربية إلى الأمدادات النفطية واستمرارية تدفقها إلى بريطانيا والدول الغربية بشكل عام، إلى جانب الموقف السوفيتي المعادي للعراق والمتحالف الى حداً ما مع إيران في بداية الحرب، هذا مع الآخذ بنظر الاعتبار أنه مع بدء شرارة الحرب كانت قوة الشرائية العراقية في السوق العالمية لشراء الأسلحة الثقيلة والخفيفة تفوق أضعاف القوة الشرائية لإيران، وأستمر العراق على هذا المسار في قدراته الشرائية العالية للأسلحة من اسواق متعددة (قدوري: 2006) ، فلقد تمكنت الحكومة العراقية في عام 1981 ، من أستيراد ما قيمته (3،7) مليار دولار من معدات وأسلحة ، في حين لم تتمكن إيران من استيراد سوى من ما قيمته مليار دولار، وهذا يبين مدى تأثير ذلك في السياسات الدولية والاقتصادية تجاه الحرب والعراق، على وجه الخصوص كونه الاقتصاد الحربي الأقوى والأكثر أستقراراً، مقارنة بنظريه الإيراني (أبو غزالة :1993) ، إذ أن الدعم الاقتصادي الذي قدمته الدول العربية للعراق لعب دوراً حاسماً في حيوية و ديمومة الاقتصاد العراقي، ليستمر بذلك دعم مجهود الحربي العراقي طوال مدة الحرب . (Azhary:1984).

يتبين صحة هذا الرأي بوضوح على ضوء تقرير أعدته وزارة الخارجية البريطانية في بداية الحرب العراقية - الإيرانية ، أشارت إلى أن العوامل الأقتصادية التي يجب أن تؤخذ بنظر الإعتبار في إتخاذ موقف واضح مبني على الواقع الأقتصادي في العراق وإيران ، وأيهما سيكون ذا فائدة أكبر في الحاضر والمستقبل، لهذا أجريت أحصائية رقمية بين الإنتاج الاقتصادي العراقي والإيراني ، وصادرات النفط وحجم صادرات والواردات البريطانية مع العراق والخليج العربي مقارنة مع إيران، وإستناداً على هذه الإعتبارات الإقتصادية، يجب أن يبنى عليه موقف المملكة المتحدة البريطانية ، فذكر تقرير وزارة الخارجية ((أن الإعتبارات الأقتصادية تشير إلى هذا الأتجاه ، إن العراق يصدر نفطاً أكثر من إيران في الوقت الحاضر ، ولديه أحتياطات أكبر بكثير ، كما أن أجمالي تجارة المجموعة الأوربية من ضمنها المملكة المتحدة البريطانية مع العراق أعلى من إجمالي التجارة مع إيران، فضلا عن إن إضافة دول شبه الجزيرة العربية (الموالية للعراق في حربها ضد إيران)، بناءً على ذلك تتضاءل فرص إيران كشريك في العلاقات الأقتصادية كما تظهر الأرقام التالية:

الدول	صادرات النفط حزيران 1980 (مليون برميل في اليوم)	صادرات المملكة المتحدة البريطانية (مليون يورو 1979)	واردات المملكة المتحدة البريطانية (مليون يورو)
دول الجزيرة العربية	1305	1966	1185
العراق	304	201	395
مجموع	1605	2167	1579
إيران	105	232	244

أضاف التقرير إلى أن إستمرار الحماسة الثورية الإسلامية الإيرانية ، سيؤدي إلى عرقلة أنتعاشت الأقتصاد الإيراني ، وان الشكوك ستستمر في بريطانيا والغرب بشأن استقرار الأقتصاد والتجارة الإيرانية، وهذا سيكون له عواقب وخيمة على ((تجارتنا مع إيران)) ، هذا في الوقت التي زادت فيها التجارة البريطانية مع العراق بنسة 40% في الأشهر الثمانية الأخيرة.

خلص التقرير إلى أن تطور العلاقات السوفيتية - الإيرانية في الأونة الأخيرة في ظل ظروف الحرب ، وأحتمالية التهديد السوفيتي على دول الخليج من خلال إيران، يجعل من الحكومة البريطانية أن تستمر في الإبقاء على موقف الحياد في الصراع بين إيران والعراق ((ولكن حيثما يتعين علينا الأختيار يجب علينا أن نميل الى تفضيل العراق، شريطة ان يتم منع الخطر غزو السوفيتي على إيران)) (NBR 022/3 FCO 8/3614, 7 November 1980) .

من جانب الآخر كانت لدى بريطانيا تخوفات من نقل الحرب الى الخليج العربي والجزر الأماراتية والبحرين ، والخوف الأكبر لديها والدول الغربية عموماً هو سيطرة الإيرانية بدعم سوفيتي على المضائق في الخليج ، وحال حدوث ذلك سيكون بمثابة الضربة القاضية على المصالح البريطانية والغربية في الخليج وعلى تدفق النفط إلى بريطانيا . إذ أشار وزير الخارجية البريطانية لورد بيتير كارينغتون (1979 -1982) Lord Peter Carrington [4] فيتقريره، عقب أسبوع من إندلاع الحرب إلى هذه المخاوف بقوله ((إنه بمجرد أنتشار القتال في الخليج سيكون من الصعوبة القصوى، منع نفس الضربات الإيرانية الإنتقامية ضد منشأت النفطية على ساحل الخليج ، كما رأينا ضرباتهم مع بداية الحرب في البصرة وكركوك ، وإن أي تحرك ضد الجزر [الإماراتية] سيضمن السيطرة لهم على المضائق في حال أصبحت إيران يائسة)) (NBR 020/1 FCO 8/3849 20 September 1980) (NBR 020/1 FCO 8/3849 2 October 1980.

أستناداً الى تقارير وزارة الخارجية البريطانية مع بداية الحرب ، يتبين إن الرؤيا لدى الحكومة البريطانية لم تكن واضحة ومفصلة في كيفية وطريقة تنفيذ سياسة الحياد تجاه طرفي الحرب . فإن الحكومة البريطانية وقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية تحديداً ، لم تكن قد رسمت معالم تنفيذ سياستها بعد ، في الجانب المتعلق بالموقف من طلبات التسليح من الحكومة العراقية، و من خلال هذه التقارير يظهر أن الحكومة البريطانية مع بداية الحرب كانت تتخللها أراء متضاربة في طريقة التعامل تجاه سياسة الحياد ، وخاصة مع الحاح وزارتي الدفاع العراقية والإيرانية في عقد صفقات الإسلحة مع الحكومة البريطانية ، إذ كانت التقارير من سفارتي البريطانيتين في بغداد وطهران ، تردان الى لندن حول توضيح الرؤيا في التعامل مع الطلبات من الجانبين بخصوص عقد مختلف الصفقات الإسلحة على تنوعها، سواءً أكانت بخصوص الاسلحة الخفيفة أو الثقيلة ، او صفقات الذخيرة ولوجستية. هذا من ناحية الصفقات الرسمية التي كانت ترد للحكومة البريطانية، فضلاً عن جانب الصفقات غير الرسمية التي تخص الشركات البريطانية، والتي كانت تحتاج لتراخيص تصدر من قبل وزارتي التجارة والدفاع في الحكومة البريطانية ، يسمح لها بتصدير الاسلحة طبقا لصفقات الموقعة معها مع مختلف الجهات ، ولهذا كانت هذه الشركات تطالب الحكومة البريطانية بالإسراع في إصدار التراخيص لها ، يسمح لها بتنفيذ صفقاتها مع طرفي الحرب، إلا أن الحكومة ترددت كثيرا في أتخاذ القرار الحاسم . و كل هذا لم يؤثر على دور بريطانيا في بداية الحرب و مردودها التجاري العسكري فحسب ، بل حتى من ناحية التجارة المدنية. فضلاً عن ان التردد و التضارب الذي تغلل إلى مؤسسة الحكم البريطانية في هذا الشان، يعود الى تأثيرات عوامل أخرى على قرارها، يأتي في مقدمتها التواجد السوفيتي في المنطقة ومنافستها والتصدي لها من جميع الأوجه وبمختلف الوسائل، أضافة الى المنافسة التجارية مع عموم دول الغرب ويأتي في مقدمتها فرنسا ، التي كانت تحتفظ بحصة الاسد من حجم التجارة العسكرية والمدنية مع العراق . فضلاً عن عدم وجود التخطيط والترسيم المحكم الذي يؤدي ببريطانيا الى الاحتفاظ بسياسته الحيادية المعلنة ، دون ان يؤدي ذلك الى خسارة علاقاتها الاستراتيجية مع دولتين مهمتين يحتلان موقعين ، جغرافياً وسياسياً و كقوتين اقتصاديتين في المنطقة، وبالأخص العراق الذي ومنذ نهاية عقد السبعينات، برز كقوة أقتصادية حديثة في المنطقة يهدف الى تنفيذ سياسة إستثمارية بميزانية كبيرة في البلاد، وهذا مما جلب لها منافسة تجارية من مختلف الدول الصناعية الكبرى. [5]

ففي زيارة لجنرال ناصر حسين الجنابي(قائد القوات الجوية العراقية) [6] في 28 تشرين الثاني 1980 ، الى لندن قابل من خلالها المسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية البريطانيتين ، ناقش من خلالها نوعية المبيعات من الاسلحة البريطانية الصنع على مختلف انواعها ومستوياتها التي سيتمكن العراق من الحصول عليها من السوق البريطانية، كما أشار المسؤول العراقي في هذه المحادثات إلى أن الحكومة العراقية تهدف إلى التنوع في مصادر إمداداتها العسكرية من السوق العالمية والغربية على وجه التحديد ، و أن العراقيون يعملون بإقدام والتسريع في تنفيذ ذلك ، وفيما يتعلق بذلك فهي تتجه إلى تطوير علاقاتها مع الفرنسيين بشكل خاص . على الرغم من ذلك تفاؤل المسؤولين البريطانيين بمبادرة العراقيين الى تطوير العلاقاتها مع حكومة

البريطانية والانفتاح على المستقبل بين الجانبين، إلا ان المسؤولين حذروا الحكومة البريطانية ، بأن عليها سلك نهج سياسي مرن وحساس في علاقاتها مع العراق تمكنها من الاستفادة في تطوير علاقاتها مع القيادة العراقية خلال مدة الحرب، لما يمكن أن ينجم عنها آثار أقتصادية أيجابية على المدى الطويل لمرحلة ما بعد الحرب، فضلا عن الحالة العامة للعلاقات بين بريطانيا والعراق، إذ من المؤكد ((أن موقفنا تجاه المبيعات العسكرية سواءً الذخيرة أو الأسلحة أثناء الحرب)) ، سيكون عامل مهم ومؤثر في ذلك ، وعلى الرغم من الثوابت التي وضعتها الوزراة البريطانية فيما يتعلق بمسألة الحياد تجاه الحرب العراقية -الإيرانية ، إلا انها أشارت إلى أنه من المفيد جداً ان تسعى الحكومة البريطانية جاهدة لبيان موقفها ((على اننا مفيدون قدر الإمكان طوال مدة الحرب من خلال المبيعات العسكرية، كما أنه يجب ان نهدف إلى أستمرار الحوار مع القيادة العراقية حول جميع المصالح التي تخص الطرفين...)). ويتبين بوضوح أن الحكومة البريطانية كانت تحاول قدر الإمكان المحافظة على علاقاتها مع العراق في ظل ظروف الحرب ، إلا ان سياسة الحياد التي تبنتها بريطانيا تجاه الحرب التي تخوضها القيادة العراقية ، كانت إلى حداً ما معوقاً في سبيل تطوير العلاقات بين الجانبين ، ولهذا حتمت عليها هذه الظروف المحاولة على إرضاء هذه القيادة قدر المستطاع والظهور بصفة أيجابية، في ظل المنافسة التجارية المحتدمة مع فرنسا والدول الغربية على مختلف العقود العسكرية والمدنية في العراق (NBR 087/0 FCO 8/3478, 28 November1980a) .

3.1 موقف الحكومة البريطانية الرسمي من طلبات الحكومة العراقية لإمداد بالإسلحة العسكرية البريطانية

منذ بداية الحرب العراقية -الإيرانية كانت هنالك تخوفات كبيرة على الموقف السوفيتي من الحرب ، وهذه الخشية البريطانية كانت نابعة من أن التقرب السوفيتي من العراق سيبعد بريطانيا عن سوقا تجارية كبيرة محتملة ، إلا أن التقارير البريطانية أكدت من ناحية آخرى ان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي (1979 -1983)، في زيارته الاخيرة الى موسكو في تشرين الأول1980 أستقبل على نحو مستوى منخفض سيادياً من قبل القيادة السوفيتية، رغم ذلك فإن تقارير وزارة الخارجية البريطانية أكدت أن هنالك أدلة عل أستمرار شحنات الأسلحة السوفيتية الى العراق ، وكما افاد تقرير من الحكومة التركية بأنها رفضت طلباً من السوفيت بتسيير رحلات جوية الى العراق محملة بالسلاح .فضلاً عن أن التقرب السوفيتي الواضح من الحكومة الإيرانية وكل التوقعات حسب التقارير البريطانية تؤكد وجود أتفاقية صداقة بين الجمهورية الايرانية والاتحاد السوفيتي، وهذه بحد ذاته تهديد قوي محتمل للعراق والخليج العربي ، ومن وجهة نظر قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية يبدو ان السوفيت يفضلون تكوين صداقة أستراتيجية مع أيران كونها على حدودهم مباشرة وتمتلك موارد نفطية كثيرة، و تمنحهم فرصة الوصول الى الخليج الفارسي أكثر من العراق. و أن القيادة السوفيتيتة تعتقد أن موقف الحكومة العراقية ضعيف في ظل المواقف العربية، إذ أن الحكومة السورية ومنظمة تحرير الفلسطينية و جمهورية الليبية تقف بالضد من العراق وتدعم الجمهورية الأيرانية. وأن إضعاف موقف العراقي والتقرب السوفيتي من إيران لها أنعاكسات سلبية على النفوذ البريطانية في الخليج (NBR 020/16 FCO 8/3705, 8 October 1980).

منذ بداية الحرب العراقية – الإيرانية تبنت الحكومة البريطانية سياسة عدم تصدير الإسلحة والذخيرة البريطانية القاتلة أو الفتاكة((Non -Lethal)) ، و رفض توقيع العقود الرسمية من قبل الحكومة البريطانية أو الشركات صناعة الإسلحة البريطانية مع أياً من الحكومتين العراقية و الإيرانية، إلا أن الحكومة رخصت توقيع عقود قصيرة الآجل والتسليم الفوري للمعدات العسكرية اللوجستية. بنيت هذه السياسة البريطانية أستناداً على موقفها الحيادية من الحرب، طبقاً لأتفاقيات الدولية الموقعة من قبل المملكة المتحدة البريطانية منذ بداية القرن العشرين ، وهذا كان الموقف المعلن للحكومة البريطانية. وبالفعل وقعت الحكومة البريطانية عقود قصيرة الآجل والتسليم الفوري بشأن أجهزة اللاسلكية العسكرية والمركبات الإسترداد في بداية تشرين الثاني 1980 ، مع وزارة الدفاع العراقية، والتي أستلمتها في الشهر نفسه بأعتبارها لا تعد في خانة الأسلحة الفتاكة والقاتلة (NBR 022/3 FCO 8/3614 , 7 November 1980.) ، إلا أن هذا لا يدل على حقيقة الواقع والنوايا الحقيقية للحكومة البريطانية و وزارة دفاعه ، إذ أن الواقع الخفي والمصالح البريطانية السياسية والأقتصادية لم تكن تعتمد هذه السياسة بل خالفتها في كثير من الأحيان.

يتبين دقة الرأي السابق عند معرفة أن وزير الخارجية البريطانية لورد بيتير كارينغتون في العاشر من تشرين الثاني 1980 أوضح لموظفيه في قسم الشرق الأوسط و قسم المبيعات في وزارة الدفاع، بأن مستقبل العلاقات العراقية – البريطانية ، يتوقف على هذه الصفقات وأن الموافقة على الطلبات العراقية من وزارة دفاعهم بخصوص إمدادهم بالإسلحة والذخيرة من شأنه أن تؤمن السوق العراقية لبريطانيا في الحاضر والمستقبل ، فأشار ((بأنه يجب النظر إلى أبعد من الجوانب والمصالح ذات المدى القصيرة ، فإنه يجب النظر إلى التأثيرات والمصالح طويلة الآجل من أجل تأمين السوق العراقية للوصول إليها وضمانها على المدى

الطويل)) ، وذكر لورد بيتير كارينغتون بأنه يجب على وزارة الدفاع البريطانية أن تكون اكثر دبلوماسية في ردودها بشأن طلبات العراقية للإمدادت العسكرية من الإسلحة والذخيرة ، و على المسؤولين في قسم الشرق الأوسط - وزارة الخارجية وقسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية الإمتناع عن إعطاء الرفض الفوري لطلبات العراقية . لم يكتفي وزير البريطاني بذلك ، بل أشار عليهم بالعمل على تزويد العراقيين بذخيرة مدفع هونتر Hunter سراً ، في حال تعرض بريطانيا لضغوط أكثر من قبل وزارة الدفاع العراقية ، وأنه يجب توفيرها للعراقيين (NBR 987/8 FCO 8/3478 , 10 November1980).

عقب هذا التوجيه من وزير الخارجية بيوم أي في(11 من تشرين الأول1980)، أبدى قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية أستعدادهم بالعمل على إنجاز طلب لورد بيتير كارينغتون بالتعاون مع وزارة الدفاع البريطانية لتنفيذ)) الإمداد السري للذخيرة هونتر والذي يمكن أن يكون عبر أراضي الأردنية ، وإذا طلب العراقيون من الأردنيين الإمداد من مخزونهم ، فيمكننا أن نعوض الأردنيين أي أننا سنقوم بتزويدهم))(NBR 087/8 FCO 8/3478 , 11 November 1980.) ،كما زار فريق تقييم عراقي من وزارة الدفاع العراقي في بداية (تشرين الثاني 1980) ضم رئيس لجنة المشتريات العسكرية ومساعد قائد القوات الجوية لتقييم طائرات Hawk والنظر في كيفية توريد الإسلحة من بريطانيا ، وقابل الوفد العراقي نائب رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس قسم المبيعات في الوزارة الدفاع البريطانية، و أستضافتهم هيئة صناعة الطيران البريطانية لتباحث بشأن طائرات هوك ، و يتضح هنا جلياً وجود تناقض في التقارير البريطانية التي تدعي عموماً الألتزام بموقف الحياد من الحرب، وبين تقارير آخرى التي تتلقى أوامر وتوجيهات من قياداتها الوزارية بالبحث عن حلول وطرق سري للموافقة على طلبات وزارة الدفاع العراقية بشأن الاسلحة والذخيرة الفتاكة .

لهذا كانت القيادة العراقية و المسؤولين في وزارة الدفاع ، على الرغم من موقف البريطاني المعلن بالحيادية من الحرب العراقية – الإيرانية ، على قناعة تامة من أن وزارة الدفاع البريطانية ستمنحهم التوقيع على عديد الصفقات الإسلحة البريطانية ، سواءً أكان ذلك علانية أو من وراء الكواليس ، ولهذا أتجهت وزارة الدفاع إلى إرسال قائد القوات الجوية الجنرال ناصر حسين الجنابي في(13 من تشرين الثاني 1980) في زيارة الى لندن ، و الذي كان محملاً بجملة من الطلبات فيما يخص الإمدادات العسكرية من الاسلحة والذخيرة و المعدات اللوجستية من الوزارة الدفاع البريطانية، إذ كان الجيش العراقي في حاجة ماسة إليها في ظل ظروف بداية الحرب .

ألتقى الجنرال ناصر حسين جنابي بالمسؤولين من وزارة الدفاع البريطانية، و أبدى المسؤول العراقي أهتمام الحكومة العراقية بالتعاون مع وزارة الدفاع البريطانية وهيئة الخدمات الدولية العسكرية International Military Service Limited (IMS) التابعة للوزارة، آملة في عقد جملة من الصفقات التي ستخدم المجهود الحربي العراقي ، وأبتدأ الجنرال ناصر حسين الجنابي إهتمامهم بعرض جملة المطالب والتي كانت على النحو التالي :

1-طائرة هوك HAWK (التي كانت السبب الرئيسي في زيارته الى لندن).

2- عقد صفقة دبابات تشيفتن Chieftain's البريطانية وتجديدها وتصليحها.

3-المدفعية155 ملم البريطانية .

4- ذخائر من عيار 155 ملم الروسية التي يمكن استخدامها مع البندقية الأمريكية التي أستولوا عليها الجيش العراقي من الجيش الإيراني ، وكان هنالك إلحاح ورغبة عراقية كبيرة في تزويدهم بها ، و مدفع عيار 155.

5 - مدافع هاوترز Howitzer-FH 70 من السوق البريطانية.

6- بالإضافة إلى طلبهم تزويدهم ب رادار تحذير المبكر للدفاع الجوي ضد الأرتفاع المنخفض.

7- أبدى قائد القوات الجوية، أهتمام وزارة الدفاع الكبير بتزويدهم بصواريخ Blowpipe البريطانية .

8- نظام الإنذار المبكر للطائرات المحملة جواً .

9-مركبات الإسترداد العسكرية Scammell Recovery Vehicles.

10- قطع غيار لصهاريج السوفيتية .

11- ذخيرة 30 ملم . mm NG ammunition NG 30

12 – مدرب لطائرات هوك الحربية Hawk Strike Trainer .

13 – طلب الإستشارات للإنشاءات البحرية، و بناء قاعدة البحرية من هيئة الخدمات العسكرية الدوليةIMS- وزارة الدفاع البريطانية .

14- نظام الإنذار المبكر جواً (نمرود).

15- إنشاء طريق سريع ومسار محمول للطائرات الحربية.
16- إجهزة الرؤية الليلية من الدرجة الأولى والمتقدمة، أو حديثة الصنع المتطورة.
17- Giant Viper سيارات العملاقة لإزالة الغام .

كان رد مسؤول المبيعات في وزارة الدفاع البريطاني في البداية ، أن هنالك صعوبات سياسية في الوقت الحاضر ، لكنهم بصدد إجراء مباحثات ومناقشات مع الهئيات المعنية حول التغلب على هذه المعوقات ، وأشارت وزارة الدفاع البريطانية إلى أستمرار تواجد الجنرال جنابي في بريطانيا إلى 20 من تشرين الثاني 1980 للتباحث أكثر بشان أسباب ومطالب وزارة الدفاع العراقية (NBR 087/8 FCO 8/3742, 13 November 1980) .

ان قرار تزويد العراق بالأسلحة و الذخيرة العسكرية واللوجستية ، لم يكن يعتمد على مسؤول المبيعات في وزارة الدفاع أو حتى وزير الدفاع نفسه، كما لم يكن يستند على أجواء المباحثات والمفاوضات بين الجانبين . إذ أن ظروف الحرب العراقية - الإيرانية ، جعلت من إصدار قرار من الحكومة البريطانية في غاية الحساسية لما له من إنعكاسات عديدة تخص أولاً المصالح الأقتصادية لبريطانيا على المدى البعيد والقريب في العراق وإيران والخليج العربي، فضلاً عن تأثيراته على السمعة الدولية و القانونية للحكومة البريطانية . لهذا كانت تجري مناقشات عديدة بين وزارة الدفاع والخارجية البريطانيتين، ومن ثم مع رئاسة الحكومة البريطانية للوقوف على أفضل السبل للمحافظة على مصالحها والتقليل من الإنعكاسات السلبية على قراراتها بهذا الشأن.

ففي (26 من تشرين الأول 1980) راسل مايكل هولتون Michael Holton مدير قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية ، أج دي اي سي مايرز H D A C Miers مسؤول قسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية البريطانية، بشأن طلبات وزارة الدفاع العراقية ، أذ أن وزارة الدفاع البريطانية ومدير مبيعاتها طلب من وزارة الخارجية إبداء رأيهم حول جميع الطلبات العراقية التي أشار اليها جنرال حسين ناصر الجنابي، والتي تخص إمدادهم بالأسلحة والذخيرة . فجاء الرد من قسم الشرق الأوسط بأن Giant Viper أو عربة العسكرية لإزالة أللغام بأنه ((لا مانع لدى وزارة الخارجية بالألتزام في توقيع عقد لبيع هذا النوع من المعدات الى العراق)) ، إذ أنه لا يمكن ان يصنف هذا النوع من المعدات كأسلحة أو ذخيرة قاتلة، وأضافت وزارة الخارجية بأن الألتزام بتوريد هذا السلاح الى العراق لن يكون مثيراً للجدل ، و أن توقيع العقد مع وزارة الدفاع البريطانية سيمكنها من تنفيذه وتوريد Giant Viper إلى العراق خلال أشهر قليلة. إذ ان وزارة الدفاع العراقية كانت قد طلبت مسبقاً تزويدها ب (300) سيارة إزالة الألغام، وأبدت وزارة الدفاع البريطانية أستعدادها لتجهيز الطلب العراقي .(NBR087/8 FCO 8/3849 ,22 December 1980) (NBR 087/8 FCO 8/3478, 18 December 1980).

أشارت وزارة الخارجية الى هيئة الخدمات العسكرية الدولية وقسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية بخصوص الطلبات العراقية لتوقيع عقد شراء الدبابات بريطانية الصنع، بأنه يجب عليهم الإستمرار في المفاوضات مع الجانب العراقي دون إعطاء أي الألتزام لهم .

أما فيما يتعلق بمدافع هاوترز FH70 فإن وزارة الخارجية رأت إن توقيع العقود في الوقت الحاضر مستبعد ، لأنه في الاساس يحتاج إلى موافقة حكومة ألمانيا الغربية كشريكة متعاونة في الصنع ، وقد تم إستحصال موافقة الألمان للبيع FH70 إلى السعودية فقط. كما حذرت وزارة الدفاع البعثة خبراء العسكريين من هيئة الخدمات العسكرية الدولية التي ستزور بصرة – العراق في بداية (كانون الأول 1980) ، من إعطاء أية وعود بهذا الشأن ، بل من المهم الإشارة إلى العراقيين أن وزارة الدفاع البريطانية تحتاج التوصل إلى إتفاق مع المانيا قبل أن تتمكن من توقيع العقد مع وزارة الدفاع العراقية. (NBR 087/0 FCO 8/3478, 26 November 1980a)

بالنسبة إلى انظمة الرادار والإستشارات القاعدة البحرية في البصرة ، وبناء طريق سريع ومسار محمول للطائرات الحربية، فإن وزارة الدفاع البريطانية أكدت بأنه لا يوجد لديها أية مشاكل في توقيع هذه العقود، كما إن وزارة الدفاع أكدت أن العراقيون حصلوا بالفعل على طريق وجسر سمي ب جسر بيلي – Baily Bridging والذي حصل على ثناء كبير من العراقيين .

كانت للوزارة الدفاع البريطانية تحفظات على توريد العراق بالإسلحة والذخيرة ، وبالأخص بالنسبة لطائرات هوك ومدفع 155 ، وذخيرة 155 وذخيرة البنادق الروسية ، فقد رأت ان تلبيتها في الوقت الحاضر ((مستحيلة))، نتيجة لإستمرار الحرب العراقية- الإيرانية وهذا يناقض موقف الحياد البريطاني، ولكن على المدى الطويل يمكن توقيع العقود ، بالأتفاق مع ألمانيا الغربية بالنسبة لإسلحة التي تشارك بريطانيا في صنعها (NBR 087/8 FCO 8/3742, 13 November 1980).

رد من جانبه مدير المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية على مسؤول قسم الشرق الأوسط بخصوص الطلبات العراقية لإمدادات العسكرية، بانه من المحتمل للبعثة العسكرية البريطانية من وزارة الدفاع أن توقع عقود طويلة الآجل عندما تزور بغداد

في بداية (كانون الأول 1980) فيما يتعلق بسيارة إزالة الألغام Giant Viper وهوارتز FH 70 . إلا أنه بخصوص السلاح الأخيرة طلبت رأي وزير الخارجية بمسألة توقيت توريد السلاح إلى العراق نظراً لأن موقف حياد الحكومة البريطانية من الحرب، جعلتها تمتنع عن توريد الأسلحة والذخيرة خلال مدة الحرب ، إلا أن هذا لم يكن يعبر فعلياً عن موقف وزارة الخارجية البريطانية الحقيقي ، إذ أن وزير الخارجية نفسه كان قد أقترح على وزارة الدفاع البريطانية في (منتصف تشرين الثاني 1980)، توقيع العقود مع وزارة الدفاع العراقية وتوفير السلاح و إرساله سراً الى العراق عبر الأردن (NBR 087/8 FCO 8/3478, 26 November 1980b).

اما بالنسبة إلى الإنشاءات البحرية و بناء قاعدة حربية – بحرية في البصرة ، فقد طالبت وزارة الدفاع العراقية توقيع عقد صفقة الإنشاءات البحرية مع هيئة الخدمات العسكرية الدولية - التابعة لوزارة الدفاع البريطانية، وتقديم إستشارات للانشاءات البحرية العراقية وتزويدها بالأليات البحرية ، خلاف إلى وجود بعض المعوقات التي منعت في البداية توقيع هذا العقد، إلا ان وزارة الدفاع طلبت من السفير البريطاني في بغداد ستيفن أيغرتون Egerton Stephen [7] التدخل ، ومخاطبة وزارة الدفاع العراقية لإزالة المعوقات التي تعترض سبيل توقيع هذا العقد، و إبداء المرونة الممكنة بالنيابة عن وزارة الدفاع والحكومة البريطانية ، للتوصل بصورة سريعة لإتفاق بين وزارة الدفاع العراقية وهيئة الخدمات العسكرية الدولية . كما أشارت وزارة الدفاع البريطانية أن مدير المبيعات في الوزارة سيتواصل مع السفارة العراقية في لندن بغية التوصل الى الحلول الممكنة لتوقيع عقد الإنشاءات البحرية في البصرة ، وكان فريق الخبراء البريطاني قد اقترب من توقيع عقد مع وزارة الدفاع العراقية بخصوص هذا المشروع الجديد بقيمة (500) مليون جنيه أسترليني، وفي الأخير أجتمع مدير قسم المبيعات من وزارة الدفاع بالجنرال جواد [8] مدير هيئة الصناعات الفنية (SOTI State Organization for Technical Industries) في وزارة الدفاع العراقية، وتبين أن المشكلة الحقيقية بين الجانبين تكمن في أن وزارة التخطيط العراقية كانت تطالب الحكومة البريطانية و هيئة الخدمات العسكرية الدولية بتوفير تأمينات وضمانات وسندات، لكي تبدأ العمل على الإنشاءات البحرية في مدينة بصرة، إلا ان وزارة الدفاع البريطانية أبدت رفضها لهذا الشروط التفاوضية. من جانبها بينت وزارة الدفاع أنهم لا يستطيعون مخالفة تعليمات وزارة التخطيط العراقية، ولا يستطيع الوزير نفسه أو حتى رئيس مجلس قيادة الثورة منح الأستثناءات أو الأعفاءات لهذه العقود، رغم ذلك أبدى رئيس قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية أستعدادهم للتفاوض بهذا الشان وحل مشكلة التأمينات التي تعترض التوقيع على هذا العقد الضخم، وأبدى الجانب العراقي أستعدادهم بأسرع ما يمكن لتنفيذ العقد. وفي الأخير أشاد مسؤول قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية بالمباحثات بين الجانبين وان المفاوضات أسفرت عن نتيجة أيجابية، و أن أجتماعه بجنرال جنابي، والجنرال نجيب اللذين لهما صلاحيات وسلطة توقيع العقود فيما يتعلق بالأنشاءات والبنى التحتية البحرية في البصرة، فإن الزيارة كانت ناجحة و ودية.

كما قدمت هيئة جنود المشاة في الجيش البريطانية Infantry Soldier حزمة عقود لوزارة الدفاع العراقية ، آملين في التوصل الى تفاهم سريع من اجل توقيع عقود التوريد إلى العراق في القريب (NBR 087/8 FCO 8/3478, 26 November 1980b).(NBR 087/8 FCO 8/3478, 6 January 1981)، فضلا عن ذلك وافقت وزارة الدفاع البريطانية على عقود سيارات ومركبات الاسترداد وتحميل السيارات العسكرية Scammell Recovery Vehicles ،لإستعادة الدبابات والشاحنات والمركبات الثقيلة ، وتألف العقد من (210) مركبة Scammell بريطانية بقيمة (30) مليون دولار ، والتي ستتسلمها وزارة الدفاع العراقية كدفعة واحدة ، خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ توقيع العقد ، إلا أن العراق تسلم اعداداً منها عقب توقيع العقد بمدة قصيرة. اما فيما يتعلق بموضوع قطع غيار للدبابات السوفيتية، وعلى الرغم من انه كان في البداية قيد المراجعة و التفاوض ، فضلا عن أن الوزارة الدفاع البريطانية عدته الأصعب في القائمة التي طلبتها وزارة الدفاع العراقية، إلا ان وزارة الدفاع البريطاني في الاخيرة وقعت العقد بقيمة (4) مليون جنيه أسترليني ، وتم تزويد العراق بقطع غيار للدبابات السوفيتية من نوعية (T55, T54)، وإن التسليم سيكون خلال ثلاثة إلى أربعة أشهر من تاريخ توقيع العقد.

كما وقعت وزارة الدفاع العراقية عقداً بقيمة (1.5) مليون جنيه أسترليني ، مع وزارة الدفاع البريطانية، لتزويد سلاح الجو العراقي بنوعية مسدس Hawker Hunters ، و ذخيرة لمدفع رشاش Aden (30) ملم بكمية (4500) طلقة (NBR 087/8 FCO 8/3478 4 December 1980a) . (NBR 087/8 FCO 8/3478 , 19 December 1980) ، أن توقيع العقود المسبقة يبين بوضوح ان الحكومة البريطانية و وزارة دفاعه ، لم تكن على إلتزام لا بموقفها الحيادي من الحرب، ولا بخطتها أو سياستها بعدم توريد الإسلحة والذخيرة إلى العراق .

أما بالنسبة الى صواريخ ارض -جو [9] Blowpipe ونظام رادار، فإن المسؤوليين كانوا على أستعداد لتفاوض بشأنها، اما توفيرها فسيعتمد على الأسباب الأمنية المتعلقة بالحرب العراقية -الإيرانية، ولكن وزارة الدفاع رأت الإمكانية لتوقيع عقود وصفقات طويلة الآجل (NBR 087/8 FCO 8/3478 25 November 1980). وفي زيارة للفريق الخبراء البريطانيةIMS الى بصرة مابين (10- 18 كانون الأول 1980) ، تم التنسيق مع وزارة الدفاع العراقي على توقيع عقود طويلة الآجل لتزويدهم ب سيارات إزالة الالغام، كما أبدى مايرز Miers مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية موافقة الوزارة ودعمهم لطلب مايكل هولتون مدير قسم المبيعات في وزارة الدفاع بتوقيع العقد مع الجانب العراقي بخصوص سيارات إزالة الالغام. (NBR 087/8 FCO 8/3478, n.d) . (NBR 087/8 FCO 8/3478, 4 December 1980b).

كانت وزارة الدفاع البريطانية تدرك أن العديد من الطلبات العراقية ، تدخل ضمن الإسلحة والذخيرة الفتاكة التي كانت الحكومة البريطانية قد أدرجتها ضمن قائمتها الحمراء في تزويد العراق بها ، وكانت حسب تقرير وزارة الدفاع البريطانية تمس ثوابت السياسة البريطانية تجاه الحرب ، إلا ان سياسة الحكومة البريطانية كانت الوقوف على كل حالة على حدة وأتخاذ الموقف منها بشكل أحادي، و دراسة كل طلب عراقي بمفرده. وعلى الرغم من عدة طلبات عراقية المثيرة للجدل حسب المعايير التي حددتها الحكومة البريطانية، إلا ان قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية كان يتابع كل طلب عراقي على حدة ويقيم ردود الفعل وزارة الدفاع العراقية ، ولهذا منح سلطة حل المشاكل ذات صعوبة القصوى. و رأت وزارة الدفاع البريطانية إن مصالح بريطانيا من جميع الأوجه يمكن بلوغها عندما ((نحقق بوضوح توازناً دقيقاً بين سياستنا المعلنة ، إذا كنا نرغب في إنهاء النزاع الحالي سريعاً مع الحفاظ على الحياد التام، ورغبتنا في بناء علاقة أكثر إرضاءً مع العراق على المدى الطويل، وخاصة بأعتباره كسوق مبيعات الدفاع ... ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتنمية هذا السوق في المستقبل بالحفاظ على مصداقيتنا كمصدر موثوق للإمداد بالإسلحة ...)). ويبدو ان الحكومة العراقية كانت راضية إلى حداً ما عن موقف الحكومة البريطانية فيما يخص لإستجابتهم لطلبات العراقية الأخيرة ، و على الرغم من بعض التحفظات فإن وزارة الدفاع العراقية كانت مستمرة في التفاوض حول مختلف المعدات غير الفتاكة ، وأيضاً فيما يتعلق بالإسلحة الفتاكة والذخيرة كعقود طويلة الآجل . (NBR 087/8 FCO 8/3478 ,24 November 1980) .

كانت السفارة البريطانية في بغداد تبحث عن الحلول لتطوير العلاقات البريطانية مع العراق، ففي نهاية (ديسمبر1980) أقترح السفير البريطاني ستيفن أيغرتون على الوزارة الخارجية البريطانية التشاور مع الولايات المتحدة وفرنسا، لتوحيد موقفها بشأن سياسة عقد الصفقات الأسلحة والذخيرة مع الحكومة العراقية وتصدير الأسلحة إليه((NBR 087/8 FCO 8/3478 , 29 December 1980 ، هذا الأقتراح جاء من السفارة نتيجة توقيع فرنسا لعديد العقود الأسلحة والطائرات والدبابات والأليات العسكرية والذخيرة بجميع فئاتها مع الحكومة العراقية منذ بداية الحرب، لهذا كانت بريطانيا المتضرر الأكبر من هذه الناحية .

ساند قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية ، موقف السفير أيغرتون ، وأشارت أنه في ظل تدهور العلاقات العراقية -السوفيتية، وتفوق جودة المنتجات العسكرية البريطانية على نظيرتها الفرنسية، فإن الفرصة مؤاتية لتوقيع عديد العقود مع الحكومة العراقية ، إلا أن ((سياستنا هي المراوغة بشأن الأسلحة والذخيرة على أمل ان تنتهي الحرب ، ومن وجهة نظر وزارة الدفاع فإن الحرب ستكون صراعاً طويلاً و منخفضة الحدة ، لهذا ستستمر لعدة سنوات، وفي هذه الحالة ، فإن سياستنا تجاه العراق في ظل ظروف الحرب، غير واقعية وبالأخص فيما يتعلق بالمبيعات العسكرية ويمكننا أن نتوقع خسارة كبيرة لبريطانيا ، مقابل نيل فوائد أقتصادية كبيرة لبلدان أكثر تعاطفاً مع العراق)) . إذ أن الوزارة الدفاع البريطانية تلقت عديد العقود بملايين الدولارات مثل عقد بيع الدبابات ، طائرات هوك ، نظام الرادار-النمرود ، ومدافع هاون (120) ملم و(160) ملم فضلاً عن عدة انواع من الذخيرة ، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية رفضتها، في الوقت الذي لاحظت أن ((الفرنسيون يحققون قفزات و بسرعة كبيرة)) . استناداً على ذلك، فقد رأت الوزارة إنه يتحتم على الحكومة البريطانية أن تغير من سياستها ، أذ ان مقارنة موقف الدول الآخرى المورد للأسلحة الى العراق مع الموقف البريطاني السلبي يعود بأضرار كبيرة الى مبيعات وزارة الدفاع ، لهذا فإن المسؤوليين في الوزارة أشاروا إلى الحكومة البريطانية بأن عليها أن تكون جادة في مسألة مبيعات الأسلحة والذخيرة لأن العراق ((خلال سنوات القليلة المقبلة ستكون سوق مربحة للغاية ، وأن لم نتحرك فإن البركة ستغرق ... ويجب علينا صياغة سياسة تعتمد بشكل أكبر على الأعتبارات البراغماتية ، لما من المحتمل أن يؤثر بشدة على مصير الحرب ونتائجها أكثر من الأعتبارات القانونية و النظرية للحياد))، كما أشارت الوزارة إلى انه يجب ان يؤخذ بنظر الأعتبار مرحلة ما بعد الحرب وفرصة بريطانيا في إعادة الإعمار العراق .
(NBR 087/1 FC0 8/3849, 6 January 1981a).

منذ بداية (1981) بدأت الحكومة البريطانية أعتماد خطة من شانها تنفيذ الطلبات العراقية من الإمدادت العسكرية إلى حداً ما ، عبر المملكة الأردنية الهاشمية كممر لإرسال المعدات الدفاعية من خلال اراضيها إلى العراق ، ففي الثاني من كانون الثاني 1981 تلقى رونالد أليس Ronald Ellis مسؤول قسم المبيعات من وزراة الدفاع البريطانية ، دعوة بزيارة الأردن إذ ((تلقى دعوة ملحة من الملك حسين والقائد العامة لقوات المسلحة الجنرال شريف زايل بن شاكر ، للقيام بزيارة الأردن)) و رتبت الزيارة بالإتفاق مع وزارة الخارجية البريطانية ، وبعدما ألتقى بالجنرال شريف زايل بن شاكر ، أجتمع في 21 كانون الثاني 1981بملك الأردن حسين بن طلال، واشار رونالد اليس الى ما دار في اجتماعه بملك حسين بقوله انه ((كان هنالك تباحث حول بعض المعدات العسكرية للعراق التي سيتم توفيرها عبر الأردن وكان وزير الخارجية البريطانية على دراية بذلك))، وبالفعل تم توريد عديد المعدات العسكرية و اللوجستية الى العراق ، فخلال هذه الزيارة وقع عقد من قبل الأردن يتسلم بموجبها (29) سيارة مصفحة نوع SRVs بقيمة (1.1) مليون دولار ، وفي نفس الوقت طلبت الحكومة الأردنية من وزارة الدفاع البريطانية(45) سيارة مصفحة عسكرية من نفس النوعية لوزارة الدفاع العراقية بقيمة (7.1) مليون جنيه استرليني(NBR 087/1 FCO 8/3849, 19 January 1981) ، وعلى الرغم من ان هذا النوع من المعدات لاتعد من الأسلحة العسكرية الفتاكة والقاتلة طبقاً لمعايير وزارة الخارجية البريطانية، فإن هذا كان بداية مشروع التعاون الأردني -العراقي- البريطاني .

خلال هذه المدة تتوارد التقارير إلى وزارة الخارجية والدفاع البريطانيتين تخص مسألة الشحن و الإمدادات العسكرية عبر الأراضي الأردنية إلى العراق، إلا أنها لا تذكر نوعية الأسلحة المرسلة (NBR 087/1 FCO 8/3849,22 January 1981) ؛ (NBR 087/1 FCO 8/3849, 20 January 1981).

أقدمت الحكومة البريطانية على خطوة وقرار تتيح لها فتح أبوب السوق العراقية العسكرية واستغلال الحرب العراقية -الإيرانية أكثر، عندما أجتمعت اللجنة الخارجية والدفاع التابعة لمجلس الوزراء ، بحضور المسؤولين في وزارة الدفاع البريطانية في (29 كانون الثاني 1981) و برئاسة مارغريت تاتشر، وعند مناقشة الموقف من طلبات العراقية في شراء الأسلحة الثقيلة والقاتلة ، تمت في الأخير الموافقة على تغير الموقف بنسبة كبيرة ، و تحديد الكلمة التعامل "بأكبر قدر ممكن من المرونة" مع تلك الصفقات، بدلاً من " حظر الأسلحة الفتاكة والقاتلة " أي إبداء أكبر قدر من المرونة في التعامل مع الطلبات وزارة الدفاع العراقية بخصوص صفقات الأسلحة الفتاكة والقاتلة. وطبقاً لتلك السياسة الجديدة ، فإن الحكومة العراقية في نهاية كانون الثاني 1981 كانت قد وقعت عقداً لتوريد (150) طائرة هوك Hawk aircraft مع الحكومة البريطانية ، وطالبت وزارة الدفاع العراقية المسؤوليين في وزارة الدفاع البريطانية كما ينص العقد بتسليم (150) طائرة خلال مدة قصيرة. كما وقعت عقداً مع وزارة الدفاع البريطانية لتوريد المزيد من أجهزة اللاسلكية و أنواع معينة من رادار الطائرات و الأليات العسكرية لإزالة الالغام بقيمة (5.2) مليون جنيه أسترليني (NBR 087/1 FCO 8/3849, 19 February1981) (NBR 087/1 FCO 8/3849 ,30 January 1981)؛(NBR 023/1 FCO 8/4142 13 March 1981) كما وقعت عقود لتزويد الجيش العراقي بالملابس العسكرية من وزارة الدفاع البريطانية (NBR 087/1 FCO 8/3849 ,6 January 1981b).

في الثاني من شباط زار لورد أيان جيلمور Ian Gilmour Lord حامل اختام الملكة البريطانية، المملكة الأردنية الهاشمية، والتقى بالجنرال شريف زايل بن شاكر، والذي حاول دفع عجلة تحسين وتطوير العلاقات العراقية- البريطانية ، وعلى الرغم من أن أيان جيلمور رحب بالدور الذي تقوم بها الأردن من ناحية تزويد الحكومة العراقية بالإسلحة والإمدادت اللوجستية في إطار السياسة البريطانية تجاه الحرب، إلا أنه في نفس الوقت رأى انه من مصلحة الدول الغربية أيضاً ، ان تحافظ إيران على تماسكها خوفاً من التوغل السوفيتي في المنطقة . (NBR 087/1 FCO 8/3849, 2 FERBUARY 1981) وهذا يسلط الضوء على الجانب الآخر في التعامل الحذر البريطانية تجاه صفقات الأسلحة العراقية.

جرت مناقشات ومحادثات تفصيلية بين المسؤول البريطاني والقائد العام لقوات المسلحة الأردنية بشأن كون الأردنيون مستعدون للعمل كوسيط ((على أساس غير هادف للربح لشراء الأسلحة من المملكة المتحدة البريطانية)) ، و أن الأتصالات مستمرة بين ملك حسين بن طلال ورئيس العراقي صدام حسين بهذا الخصوص . و تشير التقارير البريطانية ان القوة الشرائية لأمدادات العسكرية من الجيش الأردنية خلال هذه المدة ، قد زادت بشكل ملحوظ وهذا يرجع إلى كون الحكومة العراقية قد خصصت ميزانية خاصة لأردن لشراء الأسلحة من بريطانيا ، والتي كانت بدورها تسلمها للحكومة العراقية. كما أن البريطانيون اعتمدوا كثيراً على الأردن لتنفيذ هذه العملية، ومناقشات الطلبات والصفقات الكبيرة التي كانت وزارة الدفاع العراقية بحاجة إليها، وفي هذه الحالة كان الأردن يقدم خدمة لبريطانيا أيضاً في إستغلال السوق العراقية ((كسوق واعد لمبيعات الدفاعية)) .(NBR 087/1 FCO 8/3849, 2 FERBUARY 1981),(NBR 023/1 FCO 8/4142 ,13 March 1981). كان السفير البريطاني في بغداد

ستيفن أيغرتون منذ بداية آذار1981 يحفز الحكومة البريطانية و الوزارة الخارجية بشكل خاص، على الإستجابة اكثر لطلبات العراقية و الإستعداد في التوسع لبيع الإسلحة االفتاكة، وعلى نطاق واسع لمساعدة العراق في حربه لأن ذلك ((سيكون إضافة عظيمة لموارد الأخرى، في حين إن عدم القيام بذلك، سيؤثر بصورة سلبية على مبيعات المعدات غير الفتاكة واللوجستية و وظائف الإنشاءات العسكرية على المدى المتوسط)). (NBR 023/1 FCO 8/4142 , 2 March 1981)

في تموز 1981 تناول مجلس وزراء الحكومة البريطانية ، مسألة وجود دعوات أخرى من داخل الحكومة البريطانية وبالأخص من المؤسسة الصناعة العسكرية البريطانية بإستغلال الحرب العراقية – الإيرانية لصالحهم والتوسع من ناحية توقيع العقود الضخمة مع العراق، و أن يكون موقفها على غرار موقف الحكومة الفرنسية . غير أن الوزارة مارغريت تاتشر لم تستجب لتلك الدعوات(NBR 087/1 FCO 8/3849, 4 September1981) . هذا في الوقت التي كانت الحكومة الفرنسية توقع عقود ضخمة مع وزارة الدفاع العراقية كتوقيع عقد بقيمة (155) مليون دولار لتوريد مدافع هاوترز إلى العراق، ((The Times Correspondent Paris :21 October1981) ، فإن الصادرات العسكرية البريطانية لم تكن تحقق طموحا المؤسسة الصناعة العسكرية البريطانية، لإن الحكومة البريطانية على الرغم من تغير موقفها بنسبة كبيرة منذ 29 كانون الثاني 1981 ، إلى جانب الدور الوسيط الذي كانت تؤديه وزارة الدفاع الأردنية لصالح بريطانيا في تمرير عديد الصفقات إلى داخل الأراضي العراقية، إلا أنها كانت لا تزال تعتمد سياسة الحياد تجاه الحرب ، ولم تكن تسمح بتوقيع جميع عقود الإسلحة في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية توقع العقود وبملايين الدولارات. ولهذا نرى أن اللواء ايسلاس من مؤسسة التصنيع والبحوث العسكرية البريطانية في غرانثام- لينكولشاير Major General D. E. Isles , CB, OBE (British Manufacture and Research Company Limited- Grantham- Lincolnshire) يطالب البرلمان البريطاني والوزارة الخارجية بالقيام بتغيير جذري في سياسة الحكومة البريطانية تجاه توريد الإسلحة الى العراق . بالمقابل رد النائب البريطاني دوغلاس هوغ Douglas Hogg على طلب اللواء بالقول ((أخشى ان يكون هنالك إحتمال ضئيل للغاية لتغيير سياسة تصدير الاسلحة إلى العراق))كما أن وزارة الخارجية لم تقدم على تغير جذري في موقفها من تصدير الأسلحة (NBR087/1 FCO 8/3849, 28 October 1981a).

على الرغم من ذلك فإن (34) نائب من البرلمان البريطاني كانوا قد أنتسبوا إلى جمعية (الحقوق الديمقراطية و مناهضة القمع في العراق) في بريطانيا ، إذ أن هؤلاء البرلمانيين دعموا جهود الجمعية في مسألة مناهضة توريد الإسلحة البريطانية إلى العراق(NBR 087/1 FCO 8/3849, 24 August 1981).

في نهاية عام 1981 تمكنت هيئة الخدمات العسكرية الدولية التابعة لوزارة الدفاع البريطانية (IMS) ، من توقيع عقد مع وزارة الدفاع االعراقية ، لبناء مجمع أسلحة متكامل في البصرة في جنوب العراق، و في بداية التسعينات من القرن الماضي ظهرت العديد من التسريبات والتحقيقات التي أجراها القاضي سكوت في بريطانيا التي اتهمت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر بأنَّها خادعت الشعب البريطاني، لأنها خالفت السياسة البريطانية المعلنة تجاه الحرب . إذ أنَّ حكومتها أبرمت العديد من الصفقات مع الحكومة العراقية ، وتم إرسالها عبرالأراضي الأردنية الى العراق ، بل تم تصدير ما يقرب من عشرة أضعاف من المعدات الدفاعية الى العراق، مقارنة بما تم تصديره الى إيران خلال مدة الحرب بين الطرفين. كما أن آلان كلاركAlan Clark من وزارة الدفاع البريطانية، أكد بأنه كان معروف لدى موطفي وزارة الدفاع بأن نصف الصفقات التي تبرم مع المملكة الأردنية الهاشمية يتم تحويلها في الأخير إلى العراق . وكانت رئيسة الوزارء مارغريت تاتشر قد أشارت في عام 1984 ، ((لم يكن الغرب بحاجة إلى نجاح آخر من قبل الأصوليين المسلمين)) علاوة على ذلك ، وفرت الحرب فرصة مغرية إذ انه طالما كان الشاه على عرش ، كانت بريطانيا مورداً رئيسيًا للأسلحة لإيران، لكن ثورة الإسلامية في 1979 أغلقت تلك السوق. لذا كان المصنعون البريطانيون حريصين على الدخول إلى العراق بدلاً من ذلك. و لقد أعاق الكونجرس الأمريكي الحكومة الأمريكية من تمرير العديد الصفقات مع الحكومة العراقية، الذي لم يفرض حظرًا على التجارة مع كلا الجانبين فحسب ، بل طبقه بالفعل ، لذلك كانت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1981-1989)، سعيدة برؤية بريطانيا تزود بغداد سراً، وتبين انه كان خداع مجلس العموم البريطاني أسهل من خداع الكونغرس الأمريكي (Campbell: 1998).

كون الحكومة البريطانية قد تبنت سياسة الحياد وعدم تصدير الأسلحة القاتلة والفتاكة خلال الحرب العراقية – الإيرانية، لم يكن يعني أنها ستلتزم بهذا الموقف حرفياً. بل أن الحكومة البريطانية وعلى الأخص وزارة الدفاع البريطانية بحثت عن السبل الممكنة التي تحقق لها توقيع العقود و الفوائد الأقتصادية من وراء الكواليس ، وبالتالي كانت المملكة الأردنية الهاشمية خير وسيلة التواصل بين الحكومة العراقية و وزارة الدفاع البريطانية، ونقل عبر أراضيها الكثير من الإسلحة التي لم تكن تسمح لها سياسة الحياد والإتفاقيات الموقعة من قبلها، لتصدير تلك الأسلحة إلى اي من طرفي الحرب . في المقابل فإن الحكومة البريطانية

لم ترد التخلي عن سياستها المحايدة، إذ ان هذا سيضر بمصالحها الأقتصادية والسياسية سواءً أكان في الجانب العراقي أو الإيراني . من ناحية أخرى فأن الإخلال بسياسة الحياد يعني خرق الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومة البريطانية، و هذا من شانه أن يضر بسمعتها في المحافل الدولية والعالمية. أي أنها حاولت تحقيق جميع أهدافها من خلال أتباع هذه السياسة.

4.1 عقود الأسلحة العسكرية و اللوجستية بين الحكومة العراقية و الشركات البريطانية 1980-1981

كانت إحدى المزايا التي رجحت كفة الميزان لصالح الجيش العراقي خلال الحرب، هو تنوع مصادر تسلحه خلال الحرب العراقية -الإيرانية ، فقد أستورد الأسلحة والذخيرة والمعدات اللوجستية من عدة دول، من فرنسا (بالدرجة الأساس) ، والأتحاد السوفيتي (بعد 1982) ، والصين، وكوريا الشمالية ، وبريطانيا والمانيا و دول أخرى من أوربا الغربية (مجموعة الباحثين العرب: 1993؛ المغير :2015). إلا أن القيادة العراقية لم تكتفي بذلك فحسب ، فقد تعاملت مع أكثر من مئتين وخمسين شركة أجنبية للصناعات العسكرية خلال الحرب، كانت من بينها 18 شركة بريطانية لتصنيعات العسكرية من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، والذخيرة، والمعدات اللوجستية (سالينجر، و لوران:1993).

أن غالبية المصادر التي تتناول وأختصت بالحرب العراقية – الإيرانية، لم تتطرق إلى دور الشركات العالمية للصناعات الأسلحة العسكرية في هذه الحرب، والبعض منها تناولته إلا أنها لم تأتي على ذكر أسماء تلك الشركات البريطانية و الدور الفعلي والحقيقي الذي لعبته تلك الشركات والصفقات التي أبرمتها في بداية الحرب العراقية – الإيرانية مع طرفي الحرب وبالأخص العراقي.

إلا أن تقارير وزارة الخارجية و وزارة الدفاع البريطانيتين، سلطت الضوء كثيراً على هذا الموضوع كما حددت تلك الشركات والصفقات التي عقدتها مع وزارة الدفاع العراقية. إذ أشارت التقارير انه نتيجة تبني الحكومة البريطانية موقف الحياد تجاه الحرب العراقية- الإيرانية، ومماطلة الحكومة البريطانية في التوقيع على عديد الصفقات مع وزارة الدفاع العراقية، فإن الأخيرة أتجهت إلى الإتصال بالشركات البريطانية للصناعة الأسلحة الثقيلة والخفيفة واللوجستية. فبعد أن عرضت الحكومة البريطانية موقفها من صعوبة الموافقة على تزويد الحكومة العراقية برادار تحذير المبكر للدفاعات الجوية العراقية، فإن قائد القوة الجوية العراقية الجنرال ناصر حسين الجنابي كان قد بقي في بريطانيا الى 20 من تشرين الثاني 1980، كي يتفاوض مع الشركات البريطانية لعقد صفقة شراء رادار تحذير مبكر للدفاع الجوي ضد الأرتفاع المنخفض ، وتحديداً مع شركتي Plessey و شركة ماركوني Marconi للصناعات العسكرية. إذ أن الجيش العراقي كان قد واجه صعوبات مع تحليق المنخفض للطائرات الإيرانية، ولهذا عقد عدة إجتماعات مع المدراء في الشركتين المذكورتين، وكان الجنرال العراقي قد أظهر أهتماماً خاصاً ب رادار SFCS ، و الذي وافق على شروط وعرض شركة ماركوني Marconi لتوقيع على عقد الصفقة ، وأشترط المسؤل العراقي أن يتم تسليم هذا الرادار في الوقت المناسب أو بأسرع وقت ممكن .

كما كان هنالك لقاء بين نائب مدير شركة أفيمو'AVIMO وبين المسؤولين في وزارة الدفاع العراقي في بغداد ، و الذين أبدوا أيضاً اهتماماً كبيراً بهذا النوع من الرادار وتقدموا بعرض كبير لتوقيع العقد مع الشركة المذكورة ، وقد قدمت وزارة الخارجية البريطانية كامل دعمها لإتمام هاتين الصفقتين مع شركة Marconi وشركةAVIMO's ، فقد أشارت وزارة خارجية البريطانية الى ((أنهم أتخذوا جميع الخطوات لكي يحصل عليه العراقيون وأن الصفقة ستتم، وتم التوصل الى النتائج المرضية من خلال المناقشات مع الجنرال جنابي والتي أتخذت مساراً طويلاً ، وان صفقة SFCS صفقة جيدة ويجب على الحكومة تقديم كل الدعم لها)) (NBR 087/1 FCO 8/3478, 28 November 1980b) .

كما اتصل الجنرال ناصر حسين الجنابي بشركة (BAe (British Aerospace Engineering System)) [10] وتفاوض مع المسؤولين في الشركة، لعقد صفقة شراء نظام رادرات المبكر للطائرات المحمولة جواً ، وبالفعل عقد قائد القوات الجوية الصفقة مع الشركة المذكورة. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تراقب تحركات المسؤول العراقي عن كثب وأشارت تقاريرهم إلى أجتماعيين آخريين لمسؤول العراقي مع مدير BAe ، والذي قدم عرضاً لم يكن يلبي طموحات العراقيين ، كما أبدى الجنرال ناصر حسين الجنابي اهتمامه بصاروخ دفاعي جوي جديد بالإضافة الى صواريخ المحمولة على الكتف، و التي لم تكن على رأس جدول أعماله المذكورة مسبقاً]في المبحث الثالث تم تناول طلبات المسؤول العراقي[، و ذكرت وزارة الخارجية البريطانية أن الجنرال العراقي قد طلب في الأخير التوقيع على الصفقات مع مدير شركة BAe ، إلا أن الحرب العراقية -الإيرانية كانت العقبة الوحيدة أمام الشركة في سبيل إتمام هذه الصفقة ، كون هذه النوع من الصفقات تحتاج إلى إصدار رخصة التصدير من وزارة الخارجية البريطانية ، والتي رأت صعوبة في أصدارها . رغم ذلك فإن الحكومة البريطانية في الأخير وافقت على أصدار رخصة التصدير

للصفقة ، غير أن الحكومة أشترطت ان تكون هذه العقود مع BAe من نوع صفقات طويلة المدى (NBR 087/8 FCO 8/3742, 14 November 1980)؛(NBR 087/8 FCO 8/3478, 23 November 1980b).

كان قائد القوات الجوية العراقية حريصاً ان يستغل كامل وقته خلال إقامته في لندن، ساعياً لعقد المزيد من الصفقات مع الشركات البريطانية المعروفة بالصناعات العسكرية ، فقد فاوض شركتي دونلاب Dunlop و شركة الإمبريالية للصناعات المعدنية IMI- Imperial Metal Industrials لتزويد القوات الجوية العراقية و منظمة الحكومة العراقية للخدمات النفطية، بطلبات منفصلة للصهاريج وخزانات كبيرة للوقود والمشتقات النفطية (القابلة للطي) و وصلت قيمة العقد إلى أربعة ملايين جنيه أسترليني. ونظراً لأن شركة IMI لم تكن تملك العدد الكافي والمطلوب من الصهاريج كما جاء في العقد ، لهذا وافقت وزارة الدفاع البريطانية إقراض الشركة المذكورة العدد اللازم من الصهاريج لتمكين الشركة من إتمام وتوقيع العقد مع القوات الجوية العراقية ، وتستطيع الشركة في المستقبل رد ما أقرض لها من الحكومة البريطانية في المستقبل سواءً بالمعدات أو بالصهاريج مماثلة. ونظراً لأن هذه المعدات غير مصنفة حسب وزارة الخارجية البريطانية بالمعدات القاتلة فهي غير خاضعة لإصدار رخصة التصدير من وزارة الخارجية، وهي متوافقة مع السياسة العامة للحكومة البريطانية المتعلقة بالحياد ، وشجعت وزارة الخارجية البريطانية الشركة على توقيع العقد لأن هذا يحسن من العلاقات البريطانية - العراقية . وأشارت بإمكانية توقيع عقود المعدات اللوجستية والرد بشكل أيجابي على الطلبات العراقية وأن وزارة الدفاع البريطانية ليس لديها أي أعتراض على هذه المبيعات (NBR 087/1 FCO 8/3478, 19 November 1980) .

تلقت وزارة الخارجية البريطانية شائعات و تقارير صحفية تؤكد أن شركة رولز رايس Rolls- Royce ، وشركات بريطانية أخرى قامت بالتصدير غير القانوني، فضلاً عن تلقيها طلبات بإمكانية توريد لقطع غيار للدبابات البريطانية الصنع إلى إيران خلال بداية الحرب في تشرين الثاني 1980 ، و حال إستفسار وزارة الخارجية البريطانية من شركة رولز – رايس بخصوص هذه الشائعات والتقارير الصحفية، كان رد مسؤولوا الشركة إن الحكومة الإيرانية لم تتواصل معهم بهذا الشان، بل أن الحكومة العراقية كانت هي الجهة التي تقدمت بطلب توقيع عقد لتوريد محركات وقطع غيار للدبابات البريطانية الصنع ، كما أوضحت الشركة أن إستمرار الحرب العراقية -الإيرانية هي العائق الرئيسي للتوقيع العقد المذكور مع الحكومة العراقية طبقاً للسياسة الحكومة البريطانية، وأنه من غير المرجح تصدير أية قطع غيار للدبابات الى العراق (NBR 087/8 FCO 8/3478, 11 December 1980). إلا أن هذا لاينفي إمكانية حصول تصدير غير قانوني ، من هذه الشركات للصناعة الأسلحة إلى العراق وإيران أيضاً، ففي تشرين الأول 1981 كانت لندن محطة لتهريب شحنات كبيرة من الأسلحة الأمريكية إلى إيران، وكانت جريدة غارديان البريطانية أول من ذكرت ذلك في حينه (The Guardian:3 October 1981) . وفي الواقع لم تكن الحكومة البريطانية تريد قطع منتجاتها العسكرية عن العراق، وبالاخص خلال الحرب العراقية -الإيرانية نظراً لأهتمامها الكبير بأمن الخليج ، إذ أن مارغريت تاتشر تتحدث في مذكراتها، انه عند تباحثها مع رؤساء دول الخليج، فأنها أشارت إلى ((ضرورة تزويد العراق ودول المنطقة بمنتجات بريطانيا العسكرية من الدبابات والطائرات المناسبة لهذه المنطقة)) (Tatcher:1993) .

اشار بيرست N. M. Prest من قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية، أن الجنرال ناصر حسين الجنابي، اكد له انه زار مدينة فارنبورو Farnborough التي تحتوي على مطار ومعرض للشركات الطيران البريطانية، و التقى هناك بالعديد من مدراء الشركات البريطانية لصناعة الطائرات والرادارات للطيران العسكرية، امثال شركة Vintentو , EMI,و Ferranti ، ومن الواضح حسب قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية أن الحكومة العراقية حريصة على شراء رادارات من نوع AEW ، ((كما كانت شركتي BAe Marconi, تعملان على تصدير Nimrod AEW))، و أن الحكومة العراقية طلبت زيارة ممثلي الشركة إلى العراق الذين لديهم عرض ثابت بهذا الشأن.

يبدو أن الحكومة البريطانية أستحسنت التواصل والعقود التي وقعت بين وزارة الدفاع العراقية والشركات البريطانية، فإن إنقطاع العلاقات العراقية - السوفيتية عقب بداية الحرب العراقية - الإيرانية ، عدته الحكومة البريطانية ((فرصة ثمينة للشركات البريطانية في العراق))، والتي أكتسبت خبرة كبيرة في مجال قطع الغيار للطائرات (ميج 21- Mig21)، وطائرات هيلكوبتر ، وبالأخص شركات البريطانية الرائدة في هذا المجال مثل RR, Dowty ,BAe, Westland . فضلاً عن ان هنالك فرص تجارية كبيرة في هذه الحرب لشركتي رولز- رايس و دوتي ، بشأن توفير قطع غيار لمدفع هانتر Hunter.(NBR 087/1 FCO 8/3849, 6 January 1981b) ، من هنا يبدو أن الحكومة البريطانية حاولت التوافق بين مصالحها التجارية والأقتصادية ، وأيضاً سمعتها القانونية كدولة تحافظ على السلام العالمي والأقليمي، أما في حقيقة الأمر فقد كانت تشجع عقد الصفقات العسكرية و التجارية التي تعود بالفائدة الى شركاتها ويقوي من أقتصادها.

فإن قسم المبيعات في وزارة الدفاع البريطاينة ، يؤكد بأن الشركات البريطانية التي زارت مؤخراً في كانون الأول من 1980 العراق قد حققت ((أداءً جيداً لاسيما في مجال الخدمات اللوجستية وتم توقيع بعض العقود في كانون الأول)) ، وان هذا يشجع الأعتقاد بأن هنالك زيادة للمبيعات العسكرية والدفاع البريطانية الى العراق خاصة بعد انتهاء الحرب، وهذا سبب خيبة أمل لدى قيادة الاتحاد السوفيتي (NBR 087/1 FCO 8/3849 6 January 1981b) .

زار مدراء الشركات البريطانية (RFD, Hainsworth, Jeltek) العراق في كانون الاول 1980 ، ووقع الجميع معاً عقوداً مع الحكومة العراقية في نفس الوقت ، بقيمة (11) مليون جنيه أسترليني لمتطلبات الملابس العسكرية للجيش العراقي، وأشار قسم المبيعات، أن أجمالي عقود الملابس العسكرية بين وزارة الدفاع العراقية والشركات البريطانية منذ 1979 الى 1981 وصل الى (30) مليون جنيه استرليني، و أن الشركات البريطانية بأنتظار توقيع المزيد من العقود مع الحكومة العراقية (NBR 087/1 FCO 8/3849 6 January 1981b).

كان الجيش العراقي قد أسر عدداً كبيراً من الدبابات البريطانية الصنع من الجيش الإيراني منذ بداية الحرب، ولأن غالبية تلك الدبابات التي وصل عددها لما يقارب من مئتين دبابة بريطانية تحتاج الى عمليات التصليح والتجديد ، ونتيجة مماطلة الحكومة البريطانية في توقيع عقد مع وزارة الدفاع لهذه العملية ، لهذا أتصلت وزارة الدفاع العراقية بشركة بريطانية يملكها بريطاني بأسم باتون Paton ، الذي أبدى كامل أستعداده للتوقيع وتنفيذ العقد مع الحكومة العراقية في 16 من كانون الثاني 1981، وحال وصول هذه الأخبار الى وزارة الخارجية البريطانية، فأنها أبدت عن كامل أستعدادها لعدم منح الشركة البريطاني رخصة تصدير فيما يخص هذا العقد. كما أكدت الوزارة أنها ستخلق المزيد من العراقيل للسيد باتون مالك الشركة، كي تخطف وزارة الدفاع البريطانية هذا العقد من الشركة البريطانية (NBR 087/1 FCO 8/3849,16 January 1981) .

في 23 كانون الثاني 1981 سمح قسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية البريطانية، لشركة لوكاس Lucas البريطانية، بتوقيع عقد مع وزارة الدفاع العراقية ، وأصدر لها رخصة التصدير لتوريد قطع غيار كهربائية ، وأجزاء أخرى للدبابات السوفيتية في العراق، وأشارت وزارة الخارجية أنه ((على الرغم من أن هذا الطلب يتجاوز موقفنا الحيادي من الحرب ، إلا أنه يجب أن نسمح للوكاس بتوريد قطع الغيار للدبابات السوفيتية في العراق)) ((NBR 087/1 FCO 8/3849, 23 January 1981) . في المقابل عارضت شركة رولز -رايس سياسة الحكومة البريطانية تجاه الحرب، إذ أن موقفها هذا يضر الشركات البريطانية، في الوقت الذي تجني فيه دول أوربية أخرى وشركاتها فوائد أقتصادية كبيرة من الحرب العراقية -الإيرانية فيما يتعلق ببيع وتوقيع عقود الأسلحة وقطع الغيار الى طرفي الحرب (NBR 087/1 FCO 8/3849, 29 January 1981) . من هنا يتبين أنها كانت هنالك أزدواجية في المعايير فيما يخص مسألة منح رخص التصدير لبعض الشركات وعدم منحها لأخرى، إذ أن بعض الشركات البريطانية كانت لديها علاقات ولوبيات من داخل الحكومة والبرلمان البريطاني، تمكنها من إصدار رخص التصدير لعقودها التي لم تكن تنسجم مع سياسة الحكومة البريطانية.

في السادس من شباط 1981، تقدمت شركة Marc البريطانية من خلال نائبي البرلمان البريطاني كينيث كارلايل Kenneth Carlisle [11] و ماركوس كامبيل Marcus Kimball [12] ، بطلب الموافقة على إصدار رخصة التصدير إلى وزارة الخارجية البريطانية، فيما يتعلق بالعقود المقدمة إليها من وزارة الدفاع العراقية بغية توقيعها و تزويد العراق بالمتطلبات التالية من الأسلحة والذخيرة وهي :

1-200000 طلقة لمدفع عدن 30 Aden ملم .

2-750000 طلقة عيار 20ملم.

3-مسدس 20(Gun Cradles) X24 MM.

4-مدفع 2010 X ملم.

أشار نائبي البرلمان بأن الحكومة البريطانية كانت قد أبلغت شركة مارك شفهياً ، أن وزارة الخارجية ترفض أصدار رخصة التصدير لهذا العقد نظراً لنوعية الأسلحة والذخيرة التي تعد في القائمة المحظورة للحكومة البريطانية إلى طرفي حرب العراقية -الإيرانية. إلا ان نائبي البرلمان أشارا إلى أنه يجب على المسؤولين في وزارة الخارجية أن يؤخذوا بنظر الأعتبار، الخلفية التاريخية للعلاقات بين الشركة البريطانية والحكومة العراقية، و التي زودت العراق منذ 1963 بمليونين طلقة من ذخيرة مدفع عدن (30) ملم ، وبناءً على ذلك فإن الشركة تعد المورد الرئيسي والحقيقي للذخيرة إلى العراق، لذلك من الطبيعي جداً أن تلجأ الحكومة العراقية إلى شركة مارك البريطانية لتزويدها بالذخيرة وخاصة في حالة الحرب، و أن عدم موافقة الشركة على توقيع العقد وتوريد الأسلحة والذخيرة بناءً على رفض وزارة الخارجية في إصدار رخصة التصدير لها، سينجم عنها ضرر بالغ على العلاقة المبنية منذ

سنوات عدة بين الشركة البريطانية والحكومة العراقية ، و أنقطاع حقيقي بين الجانبين، إلى جانب أن هذا سيكون بمثابة خيبة امل كبيرة بالنسبة للعراقيين، بالأخص في ظل اوضاع الحرب الحالية، فضلاً عن إن الحكومة العراقية ستجد دون أدنى شك موردين آخريين مثل فرنسا والأتحاد السوفيتي.

كما ذكر نائبي البرلمان ان عدم الموافقة على العرض العراقي المقدمة إلى الشركة، سيضطر مسؤولي الشركة الى تسريح العمال وإعلن إفلاس الشركة خلال مدة أقل من شهرين، في حين ان الموافقة وإصدار رخصة التصدير من قبل وزارة الخارجية ستمنح العمل للشركة البريطانية لمدة لا تقل عن سنة، و تجنب أي تسريح للعمال من الشركة، وبالتالي ستجني بريطانيا من هذا العرض العراقي فوائد مالية جيدة لأحدى شركاتها الرئيسية في البلاد.

هذا فضلاً عن أن الحكومة العراقية عرضت توقيع المزيد من العقود في حال تمت الموافقة على العرض السابق، إذ ان وزارة الدفاع العراقي قدمت طلب بتزويدهم بذخيرة المدافع للدفاعات الجوية لمدفع (35) ملم، والتي يتم صنعه في شركة مارك، و ربما يصل عدد تلك الذخيرة في العقد العراقي الى (50000) طلقة، فضلاً عن طلبهم بالحصول على زوارق دوريات سريعة من احواض بناء السفن البريطانية، وقد أعربت وزارة الدفاع العراقية عن تفضيلها لزوارق شركة مارك Twin Naval Mount 30 MM ، كما يمكن ان يضم العقد سفن بريطانية أيضاً.

وفي الأخير شدد نائبي البرلمان على ضرورة الموافقة على العرض العراقي، كونه سيمنح الشركة العمل في الحاضر والمستقبل ، وهذا يتناسب مع تصريح رئيسة الوزراء الاخير حول إعادة تنظيم جدول أعمال الحكومة. وان إحدى المهمات الرئيسية للحكومة هي زيادة المبيعات الدفاعية البريطانية ، كما ان العقد سيتم إتمامه وتنفذيه خلال سنة ، وبناء على ذلك فأنه يجب على وزارة الخارجية إصدار رخصة التصدير ((لأن هذه الرخصة العمل للتسليح والذخيرة ستضمن العمل للشركة المارك البريطانية في المستقبل)) . وبناء على ما سبق وافقت وزارة الخارجية على طلب نائبي البرلمان البريطاني و منحت الشركة رخصة التصدير (NBR 087/1 FCO 8/3849 6 February 1981) . هنا يتبين أن تأثير العامل الأقتصادي في الدول والأقتصاديات الرأسمالية على تغيير السياسة الحكومية فعال جداً ، فضلاً عن دور اللوبيات من داخل البرلمان .

كانت بريطانيا تملك معاهدات أمن وتسليح و علاقات عسكرية متميزة مع الدول الخليج و من ضمنها العراق، ولو بصورة اقل ، إذ أن الشركات البريطانية كانت تزور بصورة منظمة العراق ودول الخليجية بصورة خاصة ، وتستضيف بريطانيا عدداً كبير من طلابها في المعاهد العسكرية في بريطانيا ، فمن أصل 740 طالباً من خارج دول حلف الناتو كان (336) منهم من دول الخليج في عامي(1980-1981)، يدرسون في المعاهد العسكرية البريطانية. وأشارت وزارة الخارجية الى سفرائها في منطقة الخليج والعراق ، حث تلك الحكومات على ضرورة التعاون بشأن ((تطوير مفهوم التعاون في مجال الدفاع الجوي والبحري ...الخ)) (NBR 087/1 FCO 8/3849, 13 February 1981) .

في نهاية حزيران 1981 بينت الحكومة البريطانية للشركات البريطانية ، بانها تستطيع التواصل و إجراء مناقشات مع الحكومة العراقية ، لتوقيع العقود الأسلحة و قطع الغيار على ان تكون عقود طويلة الآجل لايمكنها تسليمها تلك العقود والمعدات إلا بعد عدة سنوات. اما بالنسبة لقطع الغيار غير القاتلة و المميتة (non -Lethal)، فإن الشركات البريطانية لها كامل الحرية في توقيع العقود قصيرة الأمد، والتوريد دون اللجوء إلى إصدار رخصة التصدير من وزارة الخارجية. رغم ذلك كانت هنالك أعتراضات من داخل البرلمان والحكومة البريطانية على هذه السياسة (NBR 087/1 FCO 8/3849, 30 June 1981) . فيما أكد لورد بيتير كارنغتون في 27 من اغسطس 1981 في مجلس العموم البريطاني، في رده لعدد من النواب البرلمانيين البريطانيين الذين عارضوا سياسة الحكومة البريطانية بشأن خضوع الشركات البريطانية لصناعة الأسلحة لإصدار التراخيص التصدير من وزارة الخارجية، وطالبوا بتعديل تلك السياسة ، بينما رد وزير الخارجية بان ((سياسة الحكومة هي ان مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية تخضع لإجراءات التراخيص ، وان التزاماتنا الحيادية خلال الحرب العراقية - الإيرانية ... هي تشجيع التسوية وبدء المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي الى وقف الأعمال العدائية بين العراق وأيران)) (NBR 087/1 FCO 8/3849, 27 August 1981a)؛ (NBR087/1 FCO 8/3849 , 27 August 1981b) . وفي الواقع لم يكن هذا الموقف والسياسة الفعلية و الحقيقية المطبقة على أرض الواقع، فقد نشرت جريدة غارديان البريطانية تقارير صحفية في أكثر من مرة ، منذ بداية تشرين الأول 1981، بان بريطانيا كانت معبراً رئيسياً لتمرير عديد من صفقات الأسلحة إلى ايران (The Guardian : 3,27 October)، و بناء على ذلك فإن وزير الخارجية العراقي سعدون الحمادي (1974-1982) [13]، قدم أحتجاجه الى السفارة البريطانية في بغداد، و في الرابع من تشرين الثاني 1981 أرسل رسالة احتجاج الى وزارة الخارجية البريطانية ، لتفسير عما يحدث بهذا الخصوص في لندن، وذكرت وزارة الخارجية العراقية في رسالة أحتجاجها ((بأن الشركات البريطانية من القطاع الخاص، وبعض الأفراد ينقلون من لندن شحنات من

الأسلحة والذخيرة الأمريكية إلى أيران، ... بل أن بريطانيا تعد سوقاً سوداءً لهذه التجارة المربحة)). وأكد وزير الخارجية العراقي أن معلوماتهم الأستخبارتية مؤكدة بهذا الشأن وبالغة الدقة، بل إن هذه التجارة والسوق السوداء لا زالت تمارس عبر الأراضي البريطانية، ومؤخراً تم دفع مبالغ ضخمة لشركة في بريطانيا مقابل شحنة من الأسلحة أُرسِلت الى إيران من لندن ، و دون شك حسب وزارة الخارجية العراقية فإن هذا ينافي جملة وتفصيلاً موقف الحكومة البريطانية تجاه الحرب العراقية -الإيرانية . فيما رد لورد بيتير كارنغتون وزير الخارجية البريطانية على أحتجاج وزير الخارجية العراقي بأن ((سلطاتنا في حالة تأهب تام لمنع هذه التجارة ...إلا أن الحروب دائماً ما أوجدت سوقاً سوداءً، خاصة في مجال الأسلحة والذخيرة حيت يكون الربح كبيراً جداً، لكننا نبذل قصارى جهدنا)) (NBR).(1981 November 4 ,8/3849 FCO 087/1 NBR). (1981 October 29, ,8/3489 FCO 087/1 NBR). من الواضح أن وزير الخارجية البريطاني يعترف صراحة بوجود هذه السوق السوداء على الأراضي البريطانية، وليس ببعيد ان يكون مسبقاً على علم بذلك.

هذا في الوقت الذي قدمت فيه شركتي مارك وماركو البريطانيتين في نهاية تشرين الأول وبداية تشرين الثاني 1981 ، أحتجاجهما الى البرلمان والوزارة الخارجية ، بشأن إلزام وزارة الخارجية للشركات البريطانية لصناعة الأسلحة بإصدار تراخيص التصدير، في حين إن الشركات الفرنسية توقع جميع عقودها على أختلاف أشكالها وانواعها دون الرجوع الى الحكومة الفرنسية . فضلاً عن أن سياسة الحكومة البريطانية تجاه الحرب العراقية -الإيرانية، عرضت الوظائف في هذه الشركات الى الخطر، و بالتالي التقليل من فرص العمل في هذه الشركات (NBR 087/1 FCO 8/3849, 28 October 1981) (NBR 087/1 FCO 8/3849 , 21 October 1981), (NBR 087/1 FCO 8/3849, 9 November 1981) .

حاولت وزارة الدفاع العراقية توقيع العقود الأسلحة مع الشركات البريطانية بصورة رسمية أو من وراء الكواليس، وكانت الشركات البريطانية ترحب بذلك ، وعلى أتم الاستعداد لتوقيع العقود وتوريد الأسلحة الى العراق. إلا ان الحكومة البريطانية كانت تحاول إرغام تلك الشركات على ملائمة تلك الصفقات لسياستها تجاه الحرب، رغم ذلك كانت العديد من الصفقات تتم بعضها بموافقة الحكومة البريطانية رغم عدم توافقها مع شروط الوزارة الخارجية، تحكمها عوامل عدة كالأقتصادية والسياسية. لهذا يبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن تتحكم جيداً في السوق البريطانية للأسلحة والذخيرة و المعدات العسكرية، أو أنها غضت الطرف عن بعض الأعمال والصفقات غير الشرعية في السوق السوداء للحرب من داخل بريطانيا.

الاستنتاجات

1-كانت الحكومة العراقية تملك علاقات جيدة مع المؤسسة العسكرية البريطانية والشركات البريطانية لصناعة الأسلحة ، وهذا مما ساعدها في جلب عديد الصفقات رغم عدم ملائمتها لسياسة العامة للحكومة البريطانية من الحرب العراقية -الأيرانية.

2-يبدو أن الحكومة العراقية كانت تملك لوبي أو جماعة الضغط من داخل البرلمان البريطاني إذ كان هنالك العديد من النواب الذين عارضوا سياسة الحكومة البريطانية بشأن مسألة أصدار رخصة التصديرالأسلحة من الوزارة الخارجية البريطانية، في الوقت نفسه قدم أولئك النواب دعمهم لطلب تلك الشركات التي كانت بصدد توقيع عقد أوصفقة مع وزارة الدفاع العراقية امثال دوغلاس هوغ وهاوارد .

3-كانت وزارة الدفاع البريطانية مشجعة لتوقيع العقود والصفقات مع وزارة الدفاع العراقية ، وهذا مما دعم من موقف الحكومة العراقية وقادته العسكريين، في المقابل فإن موقف وزارة الخارجية والحكومة البريطانية ضُعِف نتيجة موقف وزارة دفاعه وجنرالاتها، ونتيجة لذلك تم تمرير العديد من الصفقات رغم سياسة الحياد التي تبنتها الحكومة البريطانية .

4-جودة وأمكانيات الصناعة العسكرية البريطانية ، كان السبب الرئيسي في أصرار القيادة العسكرية العراقية على توقيع العقود مع وزارة الدفاع البريطانية وشركاتها غير الحكومية لصناعة الأسلحة ، وكان البريطانيون مدركين لتفوق صناعتهم العسكرية على نظيرتها الأوربية.

5-أن الخوف من الأنعكاسات السلبية المستقبلية على العلاقات البريطانية - العراقية، كان أحد أهم الأسباب التي جعلت من وزارة الخارجية البريطانية والحكومة البريطانية بشكل عام ، أن تكون مرنة في تطبيق سياستها الحيادية تجاه الحرب وتصدير الأسلحة من بريطانيا إلى العراق سواءً من الصناعات العسكرية البريطانية الرسمية ، او حتى من الشركات البريطانية غير الحكومية، بالأخص كان العراق يملك ميزانية حربية ضخمة وكونه قوة أقتصادية حديثة الظهور في المنطقة.

التوصيات والمقترحات

1-على المؤسسات العلمية و مراكز البحوث وأقسام التاريخ في جامعات الأقليم والعراق الأهتمام أكثر بتاريخ العسكري في العراق و كوردستان بشكل خاص ، ودراسة هذا الجانب بشكل عام ، دون التركيز على الجانب السياسي والحضاري فقط.

2-أن التاريخ لا يكتب دون توثيق ، ولهذا فإن إيجاد مؤسسة أرشيفية مستقلة في أقليم كوردستان- العراق، ضرورة قصوى لكتابة التاريخ الكوردي والعراقي الحديث والمعاصر بصورة اكثر علمية وموضوعية، و لطلاب الدراسات العليا في جامعات كوردستان والعراق الذين هم احوج ما يكونون إليها.

3-أن البحوث والدراسات العلمية عن التاريخ العسكري العراقي يجب ان تكون مدعاة لأهتمام المؤسسة العسكرية في الأقليم والعراق .

4-يجب على المؤسسة العسكرية في البلاد التعاون مع المؤسسات العلمية ومراكز البحوث في البلاد، و منح الفرص لباحثي ودارسي التاريخ لإطلاع على أرشيفاتها، لدراستها بصورة اكثر دقة وشفافية.

الهوامش:

(1) ولدت في 13 تشرين الاول 1923 بغرانثام في لينكشاير في شرقي بريطانيا، درست كيمياء في جامعة أكسفورد بين عامي 1943 -1947، أنتخبت نائبة في البرلمان البريطاني في عام 1959 ، وهي اول أمرأة ترأست حزب المحافظين بين عامي 1975- 1990،كما أنها تولت رئاسة وزراء بريطانيا من عام 1979 - 1990لغاية ، عرفت بجرأتها السياسية وسياستها الأقتصادية الليبرالية، فبعد وصولها إلى الحكم نفذت العديد من الأصلاحات الأقتصادية، نتيجة لهذا لقبت بالمرأة الحديدية (The Iron Lady)، توفيت في الثامن من نيسان 2014 بلندن . لمزيد من التفاصيل ينظر : (Campbell , 2009).

(2) يطلق عليها اتفاقيات لاهاي وهي عبارة عن معاهدتين منفصلتين ، الأولى عقدت في لاهاي بهولندا في عام 1899 ، بدعوة من قيصر روسيا نيقولا الثاني (1894-1917)، للحد من ظاهرة التسلح التي عمت دول اوربا الغربية ، منذ اوخر قرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وعقب ذلك عقدت معاهدة لاهاي الثانية في عام 1907 ، وتعد هاتان المعاهدتان من بوادر النصوص الرسمية الدولية ، لوضع قوانين الحرب وجرائم الحرب في القانون الدولي (رياض:د.ت).

(3) بدء غزو الأتحاد السوفيتي لأفغانستان في(25 كانون الأول 1979)، و الذي أستمر عشر سنوات، حاول السوفيت من خلاله دعم الحكومات الحليفة و الموالية لها في أفغانستان ، بالمقابل دعمت الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وعدد من الدول الأسلامية على رأسها السعودية وباكستان، الثوار المعارضين لتلك الحكومات المتحالفة مع السوفيت، أعلن الأتحاد السوفيتي أنسحاب جميع قواته في 15 شباط 1989 . للمزيد ينظر : (عبد الدائم:2012).

(4) بيتير ألكساندر روبرت كارنغتون ، ولد في السادس من حزيران 1919 ، وهو سياسي محافظ من عائلة ارستقراطية بريطانية ، كان وزير الدفاع البريطاني بين اعوام 1970-1974، و وزير الخارجية 1979 -1982 وأميناً لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) من عام 1984 الى 1988 . توفي في 2018 (Ohnesorge.2018).

(5) للمزيد ينظر وثائق و تقارير ملف وزارة الخارجية البريطانية :

NBR 087/8 FCO 8/3478, Confidential, (British Defence Sales Policy To Iran and Iraq In The Liight Of The Conflict), 1980

(6)لم يعثر الباحث على اي تعريف له.

(7) ستيفن ايغرتون 21 تموز 1932 -7 ايلول 2006 ، درس الكلاسيكيات في جامعة كامبريدج ودخل السلك الدبلوماسي في 1956 ، عمل في السفارة البريطانية في الكويت بين اعوام 1959 -1961 ، ثم أنتقل الى السفارة البريطانية في بغداد في 1963 الى 1967 ، أصبح سفيراً لبريطانيا في العراق خلال اعوام 1980-1982 ، ثم وكيل لوزارة الخارجية 1982 1985 ، عقب ذلك عين سفيراً لبريطانيا في السعودية 1986-1989 (Miers , The Guardian, 20 Sept 2006).

(8) لم يجد الباحث اي تعريف له.

(9)Blowpipe هو صاروخ أرض-جو محمول على كتف الجنود بريطاني الصنع ، يرجع أستخدامه من قبل الجيش البريطاني الى سنة 1975.

(10) تأسست في عام 1966 كشركة بريطانية تحت مسمى (الشركة البريطانية للطيران والفضاء)، إلا أنها في 1999 أندمجت مع شركة ماركوني الكترونيك (MES) ، والآن تعد شركة BAe إحدى أكبر الشركات العالمية العاملة، متعددة الجنسيات في مجال الطيران والفضاء والعلوم التقنية ، إذ يبلغ عدد موظفيها (83200)موظفاً حول العالم ، لتوفر بذلك الشركة مدىً واسعاً من الخدمات الهندسية لمئات العملاء في مختلف قارات العالم ، وتقدم خدماتها لعدد من القطاعات العسكرية. (baesystems:2022).

(11)ولد في 25 آذار 1941 في دينيبشاير – ويلز Denbighshire, Wales، من عائلة مقتدرة، تخرج من جامعة أكسفورد حامل شهادة بكالوريوس في القانون، أنتخب في 1979 نائباً لمجلس العموم البريطاني عن لينكولن من حزب المحافظين ، شغل منصب وكيل وزارة الدفاع البرلماني من أكتوبر 1990 - مارس 1992 ، ووزير الطرق والمرور في إدارة النقل من مايو 1992 - مايو 1993، تقاعد عن العمل السياسي في عام 1997 .(members.parliament.uk:2022)

(12)ولد في 28 من تشرين الأول 1928 في لندن ، كان عضواً في البرلمان البريطاني خلال مدة 1956 -1983 ، منح لقب البارون في 1981 ، توفي في 26 اذار 2014 . (members.parliament.uk).

(13) ولد سعدون الحمادي في مدينة كربلاء عام 1930 ، تحصل على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة ويسكنسون الامريكية عام 1957، عُين وزيراً للإصلاح الزراعي بعد 1963، وبعد ثورة 14 تموز 1968 ، تولى منصب وزارة النفط بين عامي 1970 -1974، و عقب ذلك عُين وزيراً للخارجية بين عامي 1974 – 1982، كما تقلد منصب رئيس الوزراء في اذار 1991 ، وأنتخب في 1996 رئيساً للمجلس الوطني العراقي، توفي في 15 اذار 2007 (الحمادي:2008).

الملاحق

ملحق رقم (1)

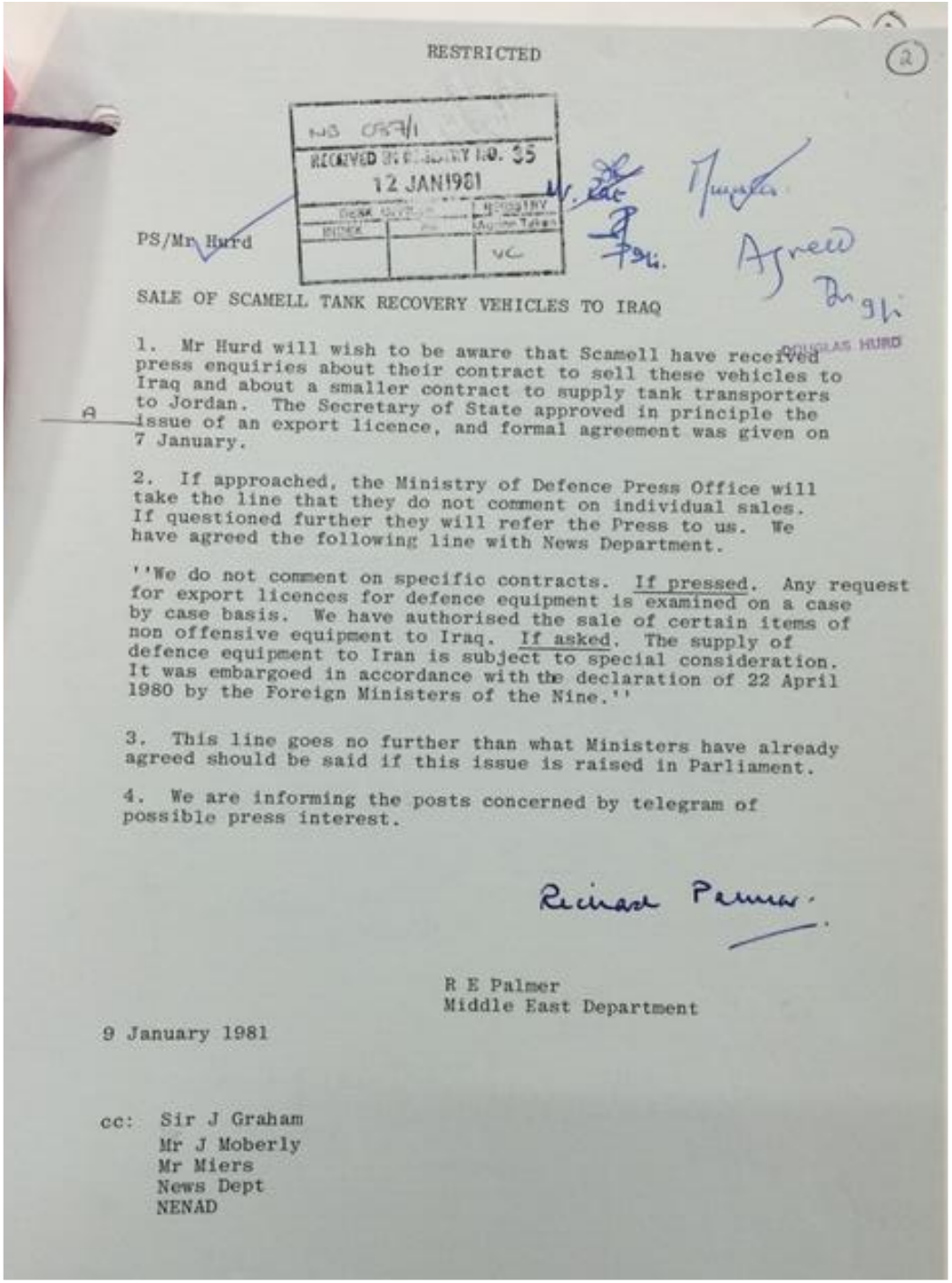

RESTRICTED

(2)

NB 057/1

RECEIVED IN REGISTRY NO. 35
12 JAN 1981

PS/Mr Hurd

Agreed
DH 9/1

SALE OF SCAMELL TANK RECOVERY VEHICLES TO IRAQ

DOUGLAS HURD

1. Mr Hurd will wish to be aware that Scamell have received press enquiries about their contract to sell these vehicles to Iraq and about a smaller contract to supply tank transporters to Jordan. The Secretary of State approved in principle the issue of an export licence, and formal agreement was given on 7 January.

2. If approached, the Ministry of Defence Press Office will take the line that they do not comment on individual sales. If questioned further they will refer the Press to us. We have agreed the following line with News Department.

''We do not comment on specific contracts. If pressed. Any request for export licences for defence equipment is examined on a case by case basis. We have authorised the sale of certain items of non offensive equipment to Iraq. If asked. The supply of defence equipment to Iran is subject to special consideration. It was embargoed in accordance with the declaration of 22 April 1980 by the Foreign Ministers of the Nine.''

3. This line goes no further than what Ministers have already agreed should be said if this issue is raised in Parliament.

4. We are informing the posts concerned by telegram of possible press interest.

Richard Palmer.

R E Palmer
Middle East Department

9 January 1981

cc: Sir J Graham
Mr J Moberly
Mr Miers
News Dept
NENAD

-تقرير قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية يتطرق إلى صفقة وزارة الدفاع البريطانية مع الحكومة العراقية لشراء أنواع معينة من سيارات عسكرية Scammell Recovery (NBR087/1 FC08/3849, 9 January 1981) .

ملحق رقم (2)

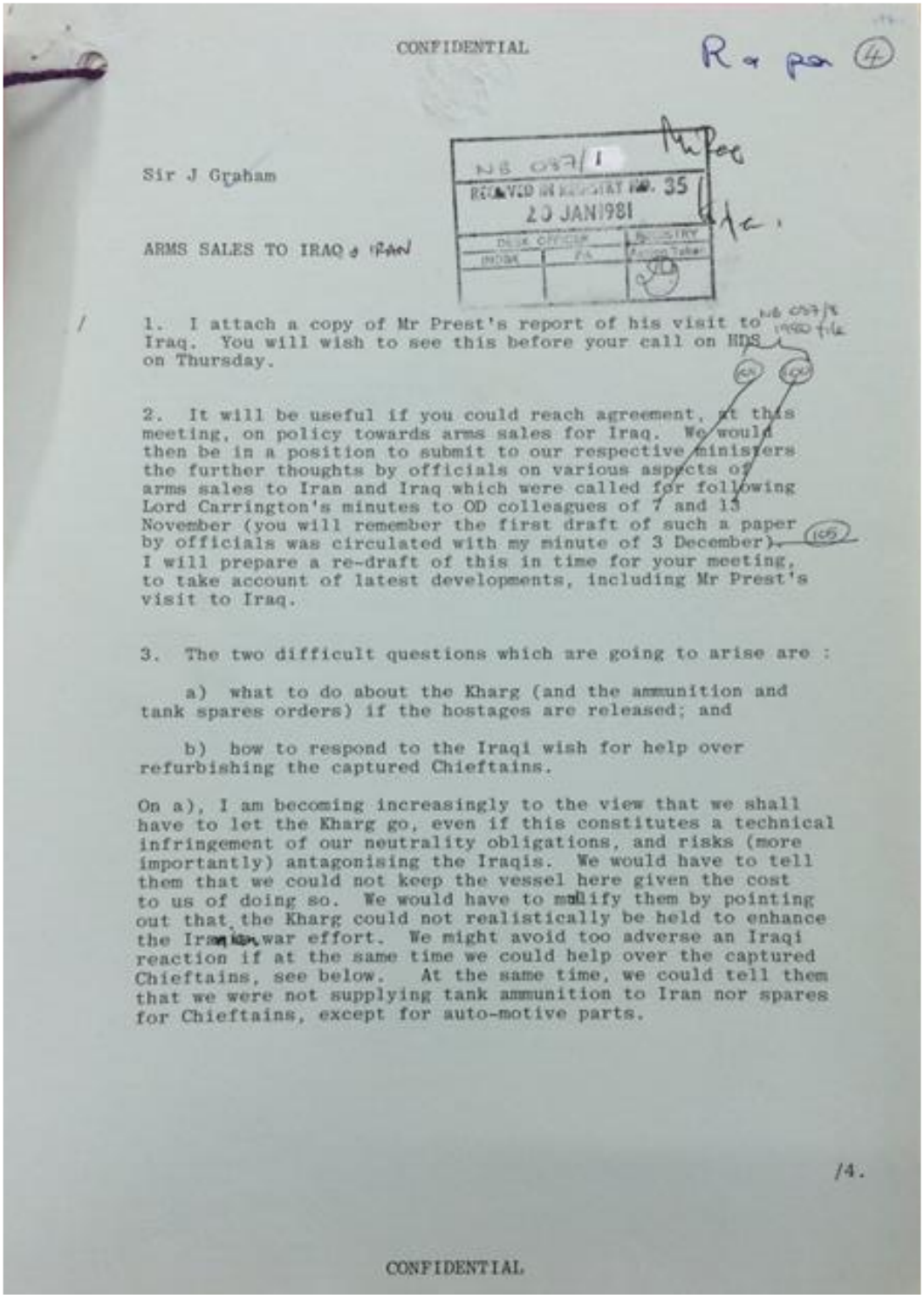

CONFIDENTIAL

R & pa (4)

NB 087/1

RECEIVED IN REGISTRY 20 JAN 1981 No. 35

DESK OFFICER | REGISTRY

INDIA | FA | Foreign Office

Sir J Graham

ARMS SALES TO IRAQ & IRAN

1. I attach a copy of Mr Prest's report of his visit to Iraq. You will wish to see this before your call on HDS on Thursday.

2. It will be useful if you could reach agreement, at this meeting, on policy towards arms sales for Iraq. We would then be in a position to submit to our respective ministers the further thoughts by officials on various aspects of arms sales to Iran and Iraq which were called for following Lord Carrington's minutes to OD colleagues of 7 and 13 November (you will remember the first draft of such a paper by officials was circulated with my minute of 3 December). I will prepare a re-draft of this in time for your meeting, to take account of latest developments, including Mr Prest's visit to Iraq.

3. The two difficult questions which are going to arise are :

a) what to do about the Kharg (and the ammunition and tank spares orders) if the hostages are released; and

b) how to respond to the Iraqi wish for help over refurbishing the captured Chieftains.

On a), I am becoming increasingly to the view that we shall have to let the Kharg go, even if this constitutes a technical infringement of our neutrality obligations, and risks (more importantly) antagonising the Iraqis. We would have to tell them that we could not keep the vessel here given the cost to us of doing so. We would have to mollify them by pointing out that the Kharg could not realistically be held to enhance the Iranian war effort. We might avoid too adverse an Iraqi reaction if at the same time we could help over the captured Chieftains, see below. At the same time, we could tell them that we were not supplying tank ammunition to Iran nor spares for Chieftains, except for auto-motive parts.

/4.

CONFIDENTIAL

-تقرير يتناول الطلبات وزارة الدفاع العراقية من وزارة الدفاع البريطانية ، ورد فعل وزير الخارجية البريطاني لورد بيتر كارنغتون (NBR087/1 FC08/3849 20 January 1980).

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً : الوثائق غير المنشورة:

الأرشيف والسجلات الوطني البريطاني – وثائق وتقارير وزارة الخارجية البريطانية:

-NBR (National British Records : FCO- Foreign Commonwealth Office.

1- NBR 020/1 FCO 8/3849 , 28 September 1980, (Iraq/ Iran), Confidential, 20 September 1980,Confidential Letter From Carrington To British Embassy Jedda, (28 September 1980).

2- NBR 020/1 FCO 8/3849 , 2 October 1980 ,(Iraq/Iran)Confidential Letter From Carrington To British Embassy Jedda, (2 October 1980).

. 3- NBR 020/16 FCO 8/3705 ,8 October 1980, (Iraq- Conflict -Soviet Union), From John Graham To A Acland, (8 October 1980). 4- NBR 022/3 FCO 8/3614, 7 November 1980, (Possible Release of the US Hostage in Iran), Report From FCO To Prime Minister UK (7 November 1980).

5- NBR 987/8 FCO 8/3478, 10 November 1980, (Arms Supplies To Iraq),Letter From Palmer (MED), To P Lever ,(10 November 1980).

6- NBR 087/8 FCO 8/3478,11 November 1980, (ARMS Supplies To Iraq), Letter From Re Palmer (MED), To J C Moberly ,(11 November 1980).

7- NBR 087/8 FCO 8/3742 ,13 November 1980, (Arms Sales To Iraq), Confidential Report From FCO To British Embassy Baghdad ,(13 November 1980).

8- NBR 087/8 FCO 8/3742 ,14 November 1980, (Possible Release of The US Hostage in Iran: Implications for Arms Supplies), Confidential Letter From Carrington , To British Embassy Baghdad, (14 November 1980).

9- NBR 087/1 FCO 8/3478 , 19 November 1980, (Supplies Of Defence Releated Equipment Ti Iraq), Confidential , Letter From A E Montgomery (MED), To Miers , J Graham, (19 November 1980).

10- NBR 087/8 FCO 8/3478, 23 November 1980b, (IRAQ), Letter From R E Palmer (MED), To Blick (Tred), (23 November 1980b).

11- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 23 November 1980a, Confidential , (Record Of Conversation Between The Permanent Under-Secretary and The Secretary -General Of The Italian Ministry Of Foreign Affairs At The Villa Madama , Rome), On Sunday (23 November At 18:30 Hours.1980a) .

12- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 24 November 1980, (Arms Supplies To Iraq), Confidential Report From Ministry Of Defence To FCO ,(24 November 1980).

13- NBR 087/8 FCO 8/3478, 25 November 1980, (Arms Sales To Iraq), Cnfidential Letter From H A D C Miers To J Garham ,(25 November 1980).

14- NBR 087/0 FCO 8/3478 , 26 November 1980a, (Defence Sales To Iraq), Confidential, Letter From H D A C Miers ToMichael Director Sales (Ministry Of Defence), (26 November 1980a).

15- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 26 November 1980b, (Defence Sales To Iraq), Confidential From Michael Holton , Director Sales 1 (Ministry Of Defence , Defence Sales Organisation), To H D A C Miers (Head of MED), (26 November 1980b).

16- NBR 087/1 FCO 8/3478, 28 November 1980, (Visit Of Gen. Jenab), Confidential, Report , From FCO London To British Embassy Baghdad , (28 November 1980).

17- NBR087/8 FCO 8/3478, 1980, Confidential (British Defence Sales Policy To Iran and Iraq In The Light Of The Conflict 1980).

18- NBR 087/0 FCO 8/3478, 28 Nvember 1980a, (Visit Of Gen. Jenab), Confidential Letter From MODUK - FCO To RBDWDFG /Britt defat . Baghdad , (28 November1980a).

19- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 4 December 1980, Confidential (Arms Supplies to Iraq), Report From FCO To Prime Minister ,(4 December 1980).

20- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 4 December 1980b, Confidential(Defence Sales To Iraq), , Letter From H D A C Miers , To Michael Holton Esq, (4 December 1980b).

21- NBR 087/8 FCO 8/3478, 4 December 1980a, Confidential(Arms Supplies To Iraq), Report From FCO To Secretary Of State For Defence (,4 December 1980a).

22- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 11 December 1980, Confidential (Illegal Export To Iran), Ministry Of Defence , P Sanders Esq, Head Of Export Licensing Branch, Department Of Trade , (11 December 1980).

23- NBR 087/8 FCO 8/3478 , 16 December 1980, Confidential (Arms Supplies to Iraq-Soviet), Letter From S L Egerton (British Embassy Baghdad, To John Graham ,FCO, (16 December 1980).

24- NBR 087/8 FCO 8/3478 ,19 December 1980, Sale Of Scammell Recovery Vehicles Too Iraq, Confidential , Letter From W I Rae (MED), To Miers, (19 December 1980).

25- NBR087/8 FCO 8/3849 ,22 December 1980, Confidential, (Record Of persons And Meetings Held), Visit Reported dated (22 December 1980).

26- NBR 087/8 FCO 8/3478 ,29 December 1980, (IMS TEAM Visit To Iraq, 12-16 December), Confidential , Letter From S L Egerton To FCO, (29 December 1980).

27- NBR 087/8 FCO 8/3478, Undated, (Defence Sales To Iraq), Confidential Letter From Carrington To British Embassy Baghdad. (Undated) .
28- NBR 087/1 FC0 8/3849, 6 January 1981b, (IRAQ) Confidential , Report N. M. Prest (AD/Sales-Ministry of Defence), (6 January 1981b).
29- NBR 087/1 FCO 8/3849, 6 January 1981 a, Report, Ronald Ellis , To Ministry of Defence ,(6 January 1981a) .
30- NBR 087/1 FCO 8/3849 , 16 January 1980, (Iraq's Captured Chieftain Tanks), Confidential , Letter From John Graham, To(MED-FCO), (16 January 1981).
31- NBR 087/1 FCO 8/3849 , 19 January 1981, (Arms Supplies To Jordan , and IRAN IRAQ; HDS's Visit To Jordan), Report , Ronald Ellis , to Secretary Of State Defene, (19 January 1981).
32- NBR 087/1 FCO 8/3849, 20 January 1981 , (Defence Sale), Confidentail, Carrington To British Embassy Amman, (20 January 1981).
33- NBR 087/1 FCO 8/3849 , 22 January 1981, Confidential, Letter From H D A C Miers , To Peter Jeffs Esq(Ministry Of Defence), (22 January 1981).
34- NBR 087/1 FCO 8/3849 ,23 January 1981, (UK Obligations AS A Neutral in The Iran-Iraq War), Confidential, Letter From F Burrows (Legal Counsellor), To Miers (MED), (23 January 1981).
35- NBR 087/1 FCO 8/3849, 29 January 1981, (Rolls Royce : Iran), Confidential, Letter From P F M Wogan , To J Mann Esq, (Department Of Industry ashdowne House), (29 January 1981).
36- NBR 087/1 FCO 8/3849 30 January 1980, (Arms Sales To Iran and Iraq), Report , H D A C Miers , (MED), (30 January 1981).
37- NBR 087/1 FCO 8/3849 , 2 February 1981, RECORD OF A CALL BY THE LORD PRIVY SEAL ON THE CPMMANDER -IN-CHIFE OF THE JORDANIAN ARMED FORCES , AT THE ARMED FORCES HEADQUARTERS IN AMMAN ON MONDAY , (2 FERBUARY 1981, AT 1100 HOURS)
38- NBR 087/1 FCO 8/3849 6 February 1981 ,Confidential, British Marc Potential Business With Iraq Paper Prepared For Mr. Kenneth Carlisle, MP and Mr. Marcus Kimball, MP , D. E. Isles (Deputy Managing Director), (6 February 1981).
39- NBR 087/1 FCO 8/3849, 13 February 1981, Report,(British Defence Support To The Gulf Region), A J K Balles (DS 11), (13 February 1981).
40- NBR 087/1 FCO 8/3849, 19 February 1981, (MOD Paper On British Defence Effort in the Gulf Region), Confidential, Letter From K J Passmore (MED), To Turnen, (19 February 1981).
41- NBR 023/1 FCO 8/4142 , 2 March 1981, Confidential (The Mood In Baghdad), Letter From Egerton (British Embassy Baghdad), To FCO , (2 March 1981).
42-. NBR 023/1 FCO 8/4142, 13 March 1981, Confidential, Report, (Visit Of The Secretary Of State For Defence To The Gulf) – Generate Briefs (13 March 1981).
43- NBR 087/1 FCO 8/3849, 30 Jun 1981, (The British Manufacture and Research Company Limited), Confidential , Letter From PUS Department, To Sir Peter Carey KCB Permanent Secretary Department Of Industry Ashdowne House, (30 June 1981).
44- NBR 087/1 FCO 8/3849 , 24 August 1981, (Unclassified), Letter From James Graham (MED), To Hurd, (24 August 1981).
45- NBR 087/1 FCO 8/3849, 27 August 1981a, (Military Aid), Letter From Stan Newens, MP, To Rt, Hon . Sir Ian Gilmour, MP, Lord Privy Seal (FCO), (27August 1981a).
46- NBR087/1 FCO 8/3849, 27 August 1981b, (Stan Newens Esq MP), Letter From Nicholas Ridley, To Stan Newens Esq (House Of Commons), (27 August 1981b).
47- NBR 087/1 FCO 8/3849,4 September 1981, (Iran /Iraq War and British Neutrality : Arms Sales), (Letter From P F M Wogan (MED), To Miers, (4 September 1981).
48- NBR 087/1 FCO 8/3849 , 21 October 1981, (The British Manufacture and Research Company Limited), Letter From Major General D. E. Isles. CB. OBE Deputy Managing Director(Marc), To Douglas Hogg.MP. (The House Of Commons), (21 October 1981).
49- NBR087/1 FCO 8/3849, 28 October 1981a, (Export Arms), Letter From Douglas Hogg, MP, (House OF Common), To Major General D. E. Isles , CB, OBE (British Manufacture and Research Company Limited-Grantham-Lincolnshire) , (28 October 1981a).
50- NBR 087/1 FCO 8/3849, 28 October 1981b, (British Marco)), Letter From Douglas Hogg, MP(House Of Commons), (28 October 1981b).
51- NBR 087/1 FCO 8/3489, 29 October 1981, Confidential (Iran/Iraq War: Arms Supply), Letter From Carrington , To British Embassy Baghdad, (29 October 1981).
52- NBR 087/1 FCO 8/3849, 4 November 1981, Confidential (Iran/Iraq War: Arms Supply) , Letter From Egerton (British Embassy Baghdad), To FCO, (4 November 1981).
53- NBR 087/1 FCO 3849, 5 November 1981, Confidential (Arms Supplies), , Letter From Carrington, To British Embassy Baghdad, (5 November 1981).

54- NBR 087/1 FCO 8/3849, 9 November 1981, (Export Arms), Letter From FCO , To Douglas Hurd CBE ,MP (House Of Commons), (9 November 1981).

ثانياً: المذكرات الشخصية:

أ-باللغة الأنجليزية :

1-Thatcher, M , 1993, Margret Thatcher : The Downing Street Years, London, Harper press, , pp 162-163 .

ثالثاَ : االرسائل الجامعية

2-المغير ، إ، 2015، الحرب العراقية -الإيرانية 1980-1988 ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب- قسم التاريخ - جامعة الاسلامية - غزة. ، ص ص 170-18، 235-241.

رابعاً : الكتب :

أ : باللغة العربية:

3 -أبو غزالة، م، 1994، الحرب العراقية – الأيرانية 1980-1988، (د.م) ، ص 6؛ ص ص68 ، 116.

4-الخزرجي،ن، 2014، الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988 مذكرات مقاتل، بيروت ، مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ص ص 198-199.

5-الحمادي، س، 2008، الأعمال الكاملة للدكتور سعدون الحمادي ، مركز دراسات الوحدة العربية، دوحة ، ص 10 وما بعدها.

6-الصمد، ر، (د.ت)، العلاقات الدولية في القرن العشرين، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ج 1، ص ص 114-119.

7-سالنجر، ب، و لوران ،إ، 1993،الملف السري للحرب الخليج، ط 11، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 28.

8-العلوي ،م، 2003، التاريخ العسكري للشرق الأوسط 1940 -2000: تاريخ 60 عاماً من الحروب و الصراعات في المنطقة مع التركيز على دور القوة الجوية كسلاح فعال في العمل السياسي، لندن ، مركز ابن راشد للبحوث، ص ص 299-300.

9-عبدالدائم، أ، 2012، الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة، بيروت، دار الغيداء، ص ص123-146.

10-شربل ، غ ، 2010، صدام مر من هنا: العراق من حرب الى حرب، (- د.م)، ص ص310 -0311

11-قدوري ،ف، 2006، هكذا عرفت البكر و صدام : رحلة 35 عاما في حزب البعث، لندن ، دار الحكمة ،ص 171 وما بعدها.

12-القصاب، ع، 2014، الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988: قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبدالكريم الخزرجي، بيروت ، المركز العرابي للأبحاث و دراسة السياسات ، ص 15 وما بعدها .

13-مجموعة الباحثين العرب، 1993، أسرار التسليح في العراق منذ 1968، ، لندن، دار الأبحاث والدراسات العربية ، ص 24.

ب- باللغة الأنجليزية:

14-El Azhary , M, 1984, The Iran -Iraq War, Center for Arab Gulf Studies- University of Exeter, pp 51-65,124.

15-Campbell, J, 1993, Margret Thatcher: Grocer's Daughter To Iron Lady, London , Vintage Bok, pp 306-309, 1 – 132.

16Murray, W and Woods, K, 2014, The Iraq – Iran War ; A military and strategic History, United Kingdom , Cambridge University Press, pp 42, 92-98, 111-113.

خامساً : الجرائد والمجلات:

أ-باللغة العربية:

1- الحجاج، خ ، 2007، دور الحرب العراقية -الإيرانية في تازيم العلاقة بين العراق و دول الخليج العربية، الأردن، مجلة المنارة ، مج 13 ، ع 7، ص ص 291-296 .

ب -باللغة الأنجليزية:

1-The Times Correspondent: 21 October 1981, France Wins Iraq arms order and hopes more, Paris. The Times, p 10.

2-Miers, D, 20 September 2006, Sir Stephen Egerton An Arabist diplomat, he helped establish relationships between Gulf rulers and Britain, The Guardian, London , pp 01.48 BST.

3-David, M,3 October , 1981, arms to Iran via Britain, The Guardian, London , p34.

4-John, D, 28, October,1981, The Black Market , The Guardian, pp 28-29.

سادساً:الموسوعات:

1- Ohnesorge , h, 2018, Carrington peter Alexander , in IO BIO, Biographical Dictionary of Secretaries -General of International Organization ,London, Edited : Reinaldo, b, Kille , K and ,Eisenberg, J, PP 1-7.

سابعاً: المواقع الألكتروني :

-شركة: BAe (British Aerospace Engineering System) ، متاح على الموقع الألكتروني : تاريخ الزيارة 2022/4/1 :

1-- www.baesystems.com.

-كيمبيل ماركوس Marcous Kimball- كينيث كارلايل Kenneth Carlisle:تاريخ الزيارة 2022/4/2: متاح على الموقع الألكتروني:

2-- members.parliament.uk

هەلویستێ بریتانیا بەرامبەر فروتنا چەکی وئامیرێن لوجستی بو عیراقێ ل سالا ئێکێ ژ جەنگێ عیراقی - ئیرانی 1980-1981.

مێهڤان محەمەد حەسێن
ماموستا – پشکا مێژوو- فەکولتیا زانستێن مروڤایەتی- زانکویا زاخو.

پوختە
بریتانیا هەلویستێ بێ لایەنییا خۆ بەرامبەر شەڕی عێراق – ئیرانێ 1980-1988 ڕاگەهاند. ئۆڤ چەندە لدستپێکێ بوو ئەگەر کو بریتانیا ژ هەمی گرێبەستێن کرینا چەگێ گران و ئامیرێن لوجستیێن شەڕی "، ئەوێن ژ لایێ حکومەتا عێراقێ و وەزارەتا ئەوێ یا بەرەڤانی هاتینە پێشکێشکرن و هەولدیان لگەل وەزارەتا بەرەڤانیا بریتانی گرێبدەتن" بێبەش بێتن و کومپانیێن بریتانی ژی مفا بازارێ شەڕی عێراقێ نەبیتن.
سەرەرای ئەوان پیکولێن مەزنین ژ لایێ بەرپرسێن وەزارەتا بەرەڤانیا عیراقێ هاتینە کرن" لێ ل دوماهیێ هەلویستێ بریتانیا نەبوو ڕێگر کو چەندین گرێبەست" دنافبەرا وەزارەتا بریتانیای و کومپانیێن بریتانی ل گەل حکومەتا عێراقێ بهینە گرێدان. ئەڤ چەندە دیار دکەتن کو حکومەتا بریتانی نە گەلەکێ ڕژد بوو لسەر هەلویستێ خۆ یێ بێ لایەنیێ" بەلکو کاریگەریا فاکتەرێن ئابووری وسیاسی، نەخاسمە هەبوونا لوبی و گروپێن فشاران د ناڤ حکومەتا بریتانیایدا، بوونە ئەگەرێ هندێ کو گەلەك گرێبەست بهینە گریدان.
د هەمان دەمدا دیار دبێتن کو کارێن مەزن، ژ لایێ بەرپرسێن وەزارەتا بەرڤانیا عێراقێ، ژ بوو گفاشتنان لسەر وەزارەتا بەرڤانیا بریتانی، دا چەکێ ئەوان یی پێشەکەڤتیب دەستڤە بینن، یێن هاتینە ئەنجامدان. چونکی یا دیار بوو چەکێ بریتانی، ب بەروارد ل گەل چەکێ فرەنسی و ئەوروپی، زۆر پێشکەڤتیتر بوو، لەوڕا بەرپرسێن حکومەتا عێراقی و جەنرالێن ئەوێ، گەلەك ڕژدبوون ژ بۆ گرێدانا گرێبەستین کرینا چەکی ژ وەزارەتا بەرەڤانی و کومپانیێن بریتانی.

پەیڤێن سەرەکی: بریتانیا ، عیراق، جەنگ، چەك، کومپانی.

Britain's Position on Military and Logistical Arms Sales to Iraq during the First Year of the Iran-Iraq War 1980-1981

Mehvan Mohammed Hussain
Teacher- Department of History -Faculty of Humanities -University of Zakho.

Abstract
The position of the British government on the Iraqi-Iranian war 1980-1988, especially at its beginning, was of particular importance in drawing the lines of its various relations with the Iraqi government, which at the beginning of the war was in a race against time to provide weapons, ammunition and military equipment from the major industrial countries and their companies in this area. In view of Britain adopting a neutral stance towards the war, this is difficult from the position of the two sides. The British military industrial establishment and its companies were not able to obtain the possible economic benefit from Iraqi offers nor obtain huge deals to buy British weapons. This made Iraqi Ministry of Defense officials press in the negotiations for the signing of many deals with the British military industrial establishment, whether with the British Ministry of Defense or with British non-governmental companies. Despite that, there were many deals that took place between the Iraqi Ministry of Defense and the British government and British companies, as the economic and political factors and pressure groups from within Britain had a major role in concluding many of the deals. Here it appears clearly how serious the British government is in adopting a policy of neutrality towards the war, especially as the economic factors controlled its decision. In addition, the Iraqi Ministry of Defense is largely credited with breaking many obstacles in order to benefit from high-quality British military products compared to their French and European counterparts in general.

Keywords: Britain, Iraq, War, Weapons, Company.